الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٧٣
الخميس، ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي . . . . . (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط: تقريرا الأمين العام (A/49/556 و A/49/636)

السيد فانيت (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئت تايلند تتابع باهتمام شديد التطورات في الشرق الأوسط. وخلال السنوات القليلة الماضية، وبخاصة في العام المنصرم، سعدنا برؤية عملية السلام تكتسب زخما عبر المنطقة بكاملها. لقد أظهرت الأطراف في صراعات متعددة تصميما قويا على تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية. وحلت الدبلوماسية والحوار محل التهديدات واستخدام القوة. ومع ذلك لا يزال يلزم مزيد من التراضي المتبادل قبل ضمان تحقيق السلم الدائم.

ومن الأمثلة على ما قلته لتوي الحالة الراهنة في فلسطين وقطاع غزة. فخلال السنتين الأخيرتين أخذت الأحداث في قطاع غزة والضفة الغربية تبعث على التشجيع معززة نسيج السلام في الشرق الأوسط. وجرت سلسلة من الأحداث التاريخية التي أخذت تتوالى. وجاء عقد اتفاق نقل السلطات والمسؤوليات في القاهرة في شهر آب/أغسطس فحرك على نحو ملموس عملية تنفيذ إعلان المبادئ الذي وقعته حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والذي قوبل بالتهليل العام.

وفيما نحن نتكلم، يمر الفلسطينيون، لأول مرة خلال عقود، بتجربة الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا، وإن لم يخل الأمر من صعوبات جدية. إلا أنه أصبح من المستطاع القول بأن الفلسطينيين يديرون الآن شؤونهم في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، وجباية الضرائب، والخدمات الاجتماعية، والسياحة. وتمثل هذه التطورات لبنات هامة في تشييد هيكل للسلم الدائم والشامل في الشرق الأوسط.

ويشجعنا بالمثل أن نرى أن أسس السلم قد اتسعت وتدعمت في اتفاق تاريخي آخر بين دولة اسرائيل والمملكة الأردنية. فلم تعد هناك حالة حرب قائمة بين هذين البلدين. وبدلا منها، اتفق الطرفان على إقامة علاقات حسن الجوار. وما زالت عملية السلم تكتسب مزيدا من قوة الدفع. ويبدو أن حدثا تاريخيا آخر يلوح في الأفق. فقد دللت اسرائيل وسوريا على وجود

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

رغبة قوية في التفاوض وفي تسوية خلافاتهما المريرة الطويلة الأمد. وعملية السلم هذه تتطلب رعاية من خلال عزم والتزام جميع الدول في المنطقة. وهي تتطلب مناخا سياسيا يحمي المكاسب التي تحققت فعلا. كما أن صدق نية المجتمع الدولي عنصر هام في هذه العملية.

لهذه الأسباب، يرحب وفدي بالبيان الصادر مؤخرا عن مجلس التعاون الخليجي الذي يعلن إنهاء الجزاءات الاقتصادية المفروضة على البلدان التي تربطها باسرائيل علاقات تجارية. كما أن إمكانية إعادة العلاقات الدبلوماسية بين بلدان الخليج واسرائيل هي الآن موضع استقصاء جدي، في ضوء المصلحة الذاتية المستنيرة للأمم المعنية وقادتها. وسيكون ذلك في صالح السلم والأمن في الشرق الأوسط.

وهنا، في الدورة الحالية للجمعية العامة، لاحظنا مع الارتياح روح التوفيق السائدة أثناء نظرنا في المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط. واسمحوا لي أن ألقي الضوء على بعض منها. في اللجنة الأولى، وللسنة الثانية على التوالي، تم التوصل الى توافق في الآراء حول مشروع القرار الذي يدعو الى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي اللجنة الرابعة، حلت روح التعاون محل المعارضة، وبخاصة بشأن كيفية مساعدة الفلسطينيين على التغلب على العقبات الأولى القائمة على طريق العودة الى الحكم الذاتي. وهنا في الجلسات العامة للجمعية العامة يأمل وفد بلادي أن يحظى مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني بتوافق الآراء مرة أخرى هذا العام.

إن روح التوفيق السائدة تشجع تبادل الثقة بين الأطراف المعنية مما سيكون له أثر مؤات على الجهود الرامية الى تعجيل عملية السلم في المنطقة ذاتها. بيد أنه رغم وجود تطورات مشجعة، توجد أيضا عقبات خطيرة تعترض طريق عملية السلم؛ منها أعمال عنف ارتكبها من يكنون مخططات شريرة لتدمير عملية السلم والمصالحة بين الأطراف المعنية. والاضطرابات وإراقة الدماء التي وقعت مؤخرا في قطاع غزة تحت الحكم الذاتي الفلسطيني تظهر بجلاء أن الحالة ما زالت هشة. ومن الواضح أن نصف قرن من الصراع والاحتلال ترك أثره على الشعب الفلسطيني. فالظروف المعيشية كانت قاسية، والنسيج الاجتماعي تأثر تأثرا سلبيا والحرمان الاقتصادي أصبح شائعا.

ولم يكن ثمة مناص من أن تؤدي التطورات الايجابية الى إثارة توقعات الفلسطينيين. ووفدي يثني على جميع الأطراف لإظهارهم الصبر وبعد النظر حيال القلاقل التي وقعت مؤخرا. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يترك الفلسطينيين يكافحون وحدهم بل عليه أن يعمل بالتعاون مع السلطة الفلسطينية لضمان استمرار دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة. فهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق تحسينات ملموسة في ظروف معيشة الفلسطينيين. وهو الأساس لضمان التوفيق الأولي لعملية طويلة من الحكم الذاتي الناجح.

إن تعيين السيد طرى رود لارسن منسقا خاصا للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة أمر هام جاء في أوانه. ودوره في الاتصال بالسلطة الفلسطينية، وفي الإشراف على أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية في الأراضي المحتلة سيسهم إسهاما جوهريا في تحسين الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني. ووفدي يلاحظ بارتياح أن المشاركين في مؤتمر دعم السلم في الشرق الأوسط الذي عقد في واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ تعهدوا بتقديم ٢,٤ بليون دولار في شكل مساعدة اقتصادية للأراضي المحتلة لفترة الخمس سنوات الانتقالية. وعلينا أن نتأكد من الوفاء بهذه التعهدات.

وفيما يخصنا، فإن حكومة تايلند الملكية تعلق أهمية كبرى على أنشطة وكالات الأمم المتحدة في توفير المساعدة اليومية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ويسرنا أن نكون ضمن من يدأبون على تقديم إسهامات مالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وسنواصل القيام بذلك.

إن رفاه الفلسطينيين ظل دائما شاغلا كبيرا لبلدان جنوب شرقي آسيا، وحظي بأولوية في جدول أعمال وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ففي اجتماعهم في بانكوك في تموز/يوليه الماضي، أصدروا بلاغا مشتركا أعلنوا فيه ضمن جملة أمور ما يلي:

"رحب وزراء الخارجية بإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الصادر في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، واتفاق القاهرة الموقع في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ بين اسرائيل

ومنظمة التحرير الفلسطينية. وحثوا المجتمع الدولي على أن يوفر للسلطة الفلسطينية الموارد المالية اللازمة للتنفيذ الناجح للاتفاقات. كما حثوا اسرائيل والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بمسألة الشرق الأوسط على تكثيف مشاركتها في عملية السلم لتحقيق تسوية عاجلة وعادلة وسلمية".

وستواصل تايلند متابعة الحالة في الشرق الأوسط باهتمام كبير. ونود أن نؤكد من جديد تأييدنا للتسوية العادلة والدائمة والشاملة للقضية الفلسطينية والنزاع العربي - الاسرائيلي، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وكذلك قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. كما نأمل في أن يبقى المجتمع الدولي على عزمه المعقود على دعم وتعزيز الجهود الجارية، الى حين الوصول الى سلم عادل ودائم في هذه المنطقة من العالم.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في غضون هذه السنة المنصرمة، شهدنا تقدما تاريخيا في الجهود الرامية الى تحقيق سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ومن الواضح أن انهيار النظام العالمي القائم على الحرب الباردة كان له أثر عميق على هذه المنطقة أيضا، من حيث أنها كانت قد أصبحت منكوبة، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، بالمواجهة بين الشرق والغرب منذ بداية سلسلة الأحداث المفجعة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة. وفي ظل هذه الظروف، جلب التغير الهائل الذي طرأ على البيئة الدولية بزوال الحرب الباردة، لبلدان المنطقة وللمجتمع الدولي، وضعا تاريخا جديدا يمثل تحديا وفرصة في آن واحد.

وفي هذا الصدد، يتمثل أحدث وأبرز الانجازات التي تلت إعلان المبادئ الذي وقعته اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام الماضي، في إبرام معاهدة سلام بين اسرائيل والأردن في تشرين الأول/اكتوبر الماضي. وترحب اليابان ترحيبا قلبيا بهذا الإنجاز وتعرب عن إعجابها العميق بالشجاعة والحزم اللذين دلل عليهما زعماء البلدين. فبوضع نهاية للعداوة والريبة المتأصلتين، أعطى رئيس وزراء اسرائيل رابين والحسين ملك الأردن لشعبيهما أملا وتوقعا تاريخيين بمستقبل حقيقي مستقر مزدهر قائم على علاقات التعاون.

والآن يجب على المجتمع الدولي أن يركز على المفاوضات بين سوريا واسرائيل، التي هي مفتاح تحقيق السلم الدائم في جميع أرجاء المنطقة. فالسلم في الشرق الأوسط لن يترسخ فعلا ما لم توافق سوريا واسرائيل على سلوك طريق جديد قوامه المصالحة والتعاون. وبالنظر الى أهمية سوريا من الناحية الجغرافية - السياسية، فإن تقاربها مع اسرائيل يمكن أن يوسع دائرة الدول العربية المستعدة لتبني السلام وأن يبث الثقة لدى البلدان والشعوب في جميع أنحاء المنطقة بأن السلام سيسود ويدوم حقا في كل أرجائها.

وبالطبع، من التفاؤل المغالى فيه أن نتوقع حدوث طفرة أو تقدم سريع على هذا المسار بسهولة، حيث أنه ما زال هناك قدر كبير من المساومة الجادة التي ستدور بين الطرفين حول مسائل كالانسحاب من الجولان، والتدابير الأمنية التي ستكون مطلوبة، وتطبيع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية. ومع ذلك، فإن سوريا واسرائيل تفهمان أن التيار قد تحول صوب السلم؛ وهما تبديان جدية في صدد بناء شرق أوسط يمكن للعرب والاسرائيليين العيش فيه جنبا الى جنب والتعاون معا لفائدتهما المشتركة.

وبالاضافة الى هذه المفاوضات الثنائية، من الأمور ذات الأهمية القصوى أيضا المحادثات المتعددة الأطراف حول المسائل ذات الأهمية المشتركة لشعوب المنطقة. فهذه المحادثات جزء لا يتجزأ من عملية السلام، والقصد منها هو التمهيد للتغيرات التي ستواصل إعادة تشكيل صورة الشرق الأوسط، مع تشجيع روح التعاون والثقة فيما بين الأطراف المعنية.

وما برحت اليابان تشارك بنشاط في عملية السلام عن طريق العمل الوثيق مع الأطراف الاقليمية، وذلك بصفتها المنظم الأساسي للفريق العامل المعني بالبيئة، ومنظما مشاركا للفريقين العاملين المعنيين بالتنمية الاقتصادية الاقليمية، وبالموارد المائية.

وثمة تطور هام وقع في سياق الفريق العامل المعني بالبيئة وهو اعتماده لمدونة للسلوك في مجال البيئة في اجتماعه المعقود في البحرين في تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام. وبما أن الشرق الأوسط يتألف من عدد من الأطراف الاقليمية التي كتب عليها أن تعيش معا في حيز صغير نسبيا، فمن المهم الى أقصى الحدود أن تتشاطر مدونة سلوك واحدة وأهدافا واحدة في ميدان الحفاظ على البيئة.

والسياحة مجال آخر ينطوي على طاقة كامنة واعدة يمكن للمنطقة أن تنميها. وهو مجال تواصل اليابان العمل عن كثب فيه مع الأطراف الأخرى المعنية في إطار الفريق العامل المعني بالتنمية الاقتصادية الاقليمية. وليس هناك من يشك في ثراء التراث التاريخي والموارد السياحية لتلك المنطقة. وبالتالي فقد جرت مناقشات نشطة حول كيفية إقامة مركز تدريبي إقليمي للسياحة، وهياكل أساسية سياحية محسنة، وتسويق مشترك، ومؤسسة إقليمية للتعاون في هذا المضمار.

أما وقد تحدثنا عن هذه التطورات كلها، فيجب ألا يفوتنا أن هناك من يعملون على تقويض عملية السلام، فيما نحن نحتفل بالتقدم المستمر الجاري.

إن الموجة الأخيرة من أعمال الإرهاب داخل اسرائيل وخارجها ترمي أساسا الى تحطيم الارادة السياسية لدى الزعماء الاسرائيليين والعرب والتطلعات السلمية لدى جميع شعوب الشرق الأوسط. ويجب ألا نسمح بنجاح أعداء السلام. فعلى المجتمع الدولي أن يتصدى للإرهاب بنفس العزيمة التي يقف بها مؤازرا للسلم. وتؤكد اليابان على ضرورة تقوية التعاون المتعدد الأطراف في سبيل إنجاز تدابير فعالة لمنع جميع أشكال الإرهاب ومكافحتها واستئصالها.

والسلام والأمن في منطقة الخليج هما شاغل آخر. فالعراق الذي لديه قدرة كامنة على القيام بدور حاسم في الخليج، ينبغي أن ينظر اليه على أنه مفتاح للسلم والاستقرار في المنطقة. وفي تشرين الأول/اكتوبر الماضي، أزعج العراق العالم من جديد بتحريك صفوة قواته جنوبا صوب الحدود الكويتيه. وأيا كانت نواياه في ذلك، فلا مراء في أن هذا العمل العسكري المفاجئ من جانب العراق قد ذكر الكثيرين في العالم بالأزمة التي حصلت قبل بضعة أعوام، عندما كان استقرار منطقة الخليج بأكملها مهددا. ولحسن الحظ أن المجتمع الدولي تصرف هذه المرة بسرعة وعلى النحو الملائم.

ومن حسن الطالع أنه بفضل هذا العمل الدولي الحاسم والمتضافر أمكن تفادي احتمال تكرار أزمة الخليج المأساوية التي حدثت في عام ١٩٩٠.

وفي هذا الصدد، تجدر ملاحظة أن حكومة العراق قد اتخذت مؤخرا قرارا بالاعتراف بسيادة دولة الكويت وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي. واليابان، طبقا للرأي المعرب عنه في بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تسلم بأن هذا القرار يشكل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح صوب التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن المأمول فيه أن تتخذ السلطات العراقية خطوات أخرى استجابة لإرادة المجتمع الدولي، المتجسدة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في الوقت الحالي، أمام الشرق الأوسط فرصة تاريخية فريدة. ففي سياق التحول الهيكلي الذي يجري الآن في النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، توجد لديه فرصة، لا ينبغي تفويتها، لبلوغ السلام الدائم والاستقرار والرخاء. وبوسعنا تحقيق ذلك اذا نجحنا في حشد القوى في جهد عام شامل لتوطيد الثقة المتبادلة والشعور بالتكافل ولتشجيع قيام شراكة اقليمية جديدة. وتود اليابان أن تكون جزءا لا يتجزأ من هذا الجهد الدولي الرامي الى إحداث هذا التغيير التاريخي. وهي تتعهد بتقديم تعاونها التام في العمل من أجل هذه الغاية مع جميع الأطراف المعنية.

السيد أبو عودة (الأردن): قبل ثلاثة أسابيع من هذا اليوم تبادل بلدي الأردن واسرائيل وثائق تصديق معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية متوجين بذلك جهد ثلاثة أعوام من المفاوضات الثنائية في إطار مؤتمر مدريد. ولعل ما يتوجب التنويه به في هذا المجال، فضلا عن مشاعر الرضى والارتياح لما أنجز، هو أن معاهدة السلام التي توصل اليها الطرفان جاءت متطابقة مع مبادئ وأحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي جرت المفاوضات على أساسه حسب مرجعية مدريد، مثلما جاءت ترجمة صادقة لصيغة الأرض مقابل السلام. وعلى أساس ذلك تكون معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية أول عطاء كامل لمؤتمر مدريد باعتبارها أول معاهدة سلام تتمخض عنه. وبموجب هذه المعاهدة استعاد الأردن كامل سيادته على أرضه التي كانت محتلة والتزم مع اسرائيل ببناء سلام راسخ الأسس والقواعد يغطي سائر مجالات التعامل والتفاعل بين دولتين جارتين ترغبان بالتعايش والتعاون في ظل مناخ من الأمن والاستقرار. فالسلام المنشود، المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، موصوف بالعدل والديمومة أي أنه سلام عادل دائم.

ولا بد أن نلاحظ هنا أن أعضاء مجلس الأمن الذين صاغوا القرار في حينه قدموا العدل على الديمومة. وقد كانوا مصيبين تماما في ذلك، لأن السلام كما يعلمنا التاريخ لا يمكن أن يدوم اذا حمل في طياته بذور الغبن

والظلم. ومعاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية تميزت بالعدالة الأمر الذي يجعل السلام المستند اليها مؤهلا ليكون دائما سيشتد عوده بتحقيق السلام الشامل وبالتفاعل والتعاون والعمل المشترك بين الحكومات والشعوب.

ولكن نزاع الشرق الأوسط كما هو معلوم له طبيعته الخاصة الناجمة عن منشئه وديناميا ته.

فمن حيث المنشأ بدأ النزاع بين حركتين قوميتين كانتا في دور التفتح حينما تجابهتا على أرض واحدة هي فلسطين التي كانت تقع تحت سيطرة طرف ثالث. وما لبث هذا النزاع أن تطور نتيجة عوامل خارجية وداخلية ليصبح عام ١٩٤٨ نزاعا دوليا يدور ابتداء حول المحافظة على حقوق الشعب العربي الفلسطيني ورفض قيام دولة لليهود في فلسطين. ثم تطور بعد حرب عام ١٩٦٧ بظهور منظمة التحرير الفلسطينية كطرف جديد ناشط ممثلة للشعب الفلسطيني في هذا النزاع الذي أصبح يدور حول استرداد الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل بالحرب بانسحاب اسرائيل الكامل منها وحول استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. أي أن الأطراف المتنازعة زادت وأهداف الخصوم تبدلت باعتراف الدول العربية الضمني باسرائيل حينما قبلت قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وقرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣). ومنذ الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة تحتل الحالة في الشرق الأوسط مكانها الى جانب القضية الفلسطينية في جدول أعمال الجمعية العامة. ونتيجة استمرار حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل ونشوب حروب متعددة على فترات نشأت مشكلات جانبية غير مشكلتي الاحتلال والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والأمن.

ومن أهم هذه المشكلات، التي تقف في مقدمتها قضية القدس العربية، مشكلة اللاجئين والنازحين والمستوطنات، والمياه، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واحتلال جنوب لبنان وجميعها قضايا نظرت فيها الأمم المتحدة، سواء على صعيد مجلس الأمن أو الجمعية العامة، واتخذت بشأنها القرارات المناسبة بالاستناد الى الشرعية الدولية. وهكذا فإن النزاع العربي الاسرائيلي قد اكتسب صفته المعقدة نتيجة طول مدته وتعدد أطرافه وتنوع مظاهره.

وهذه الحقيقة لم تفت مهندسي إطار محادثات السلام وراعيي مؤتمر مدريد الذين أكدوا على ضرورة تحقيق سلام شامل بحيث أصبح السلام المنشود لإنهاء هذا النزاع موصوفا ليس بالعدل والديمومة فقط بل وبالشمول أيضا أي أنه لا بد أن يكون سلاما عادلا ودائما وشاملا. وتحقيق السلام الشامل يعني توصل سائر الأطراف الى معاهدات سلام تتناول سائر المشكلات سواء تلك التي تسببت في النزاع ابتداء أو التي نجمت عنه. وفي هذا السياق تغدو معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية إضافة هامة على طريق تحقيق السلام الشامل الذي ينشده أطراف التفاوض والمجتمع الدولي سواء بسواء.

وعلى هذا الأساس فإن إخفاق اسرائيل وأي طرف عربي في الوصول الى معاهدة سلام أو التهاون في حل أي مشكلة متصلة بالنزاع بشكل عادل، كمسائل اللاجئين والنازحين والقدس العربية والمستوطنات والمياه وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وجنوب لبنان المحتل، سيكون بمثابة جرثومة للنزاع نودعها الأرض كي ترقد جنبا الى جنب مع بذور السلام، منتظرة الوقت المناسب لتفتك بتلك البذور وتهدد بالخطر ما أنجز.

إن الأردن كطرف نزاع لغاية ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، حينما وقع مع اسرائيل الأجندة المشتركة، وكشريك في بناء السلام منذ ذلك الوقت، قد حقق مع اسرائيل تجربة ناجحة بتوصلهما الى معاهدة سلام في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ويمكن أن نعزو هذا النجاح بالدرجة الأولى لالتزام الجانبين بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وبمعادلة الأرض مقابل السلام، فضلا عن الثقة التي استطاع الجانبان أن يؤسساها أثناء المفاوضات والتي ارتكزت على التعبير عن حسن نوايا الجانبين ممثلة بما يلي:

١ - اللقاء العلني بين سمو ولي العهد الأردني الأمير الحسن مع وزير الخارجية الاسرائيلي السيد بيريز بحضور الرئيس كلنتون في البيت الأبيض في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣؛

٢ - اتفاق الجانبين الأردني والاسرائيلي على نقل المفاوضات من واشنطن الى المنطقة؛

٣ - اتفاق الطرفين على تشكيل فرق فرعية من المتفاوضين لاجراء مباحثات ودراسات مشتركة حول مشاريع ذات فائدة مشتركة للجانبين في حال تحقق السلام، أي انخراط الجانبين في نوع من العمل المشترك ولو كان نظريا، جنبا الى جنب مع مواصلة عملية التفاوض؛

٤ - إجراء محادثات بين الجانبين في كل من الأردن واسرائيل بشكل متناوب؛

٥ - إعلان واشنطن الذي وقعه جلالة الملك حسين ملك الأردن والسيد اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل في احتفال علني نقل حيا للعالم أجمع من خلال وسائل الاعلام. وهو الاعلان الذي اتفق فيه الطرفان على إنهاء حالة الحرب التي كانت قائمة بينهما؛

٦ - فتح معبر بري لأول مرة منذ عام ١٩٤٨ بين العقبة وإيلات المرفأين الأردني والاسرائيلي على خليج العقبة لمواطنين من دول ثالثة؛

٧ - ربط خطوط الهاتف لأول مرة بين الأردن واسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وإجراء المواطنين في البلدين اتصالات هاتفية بينهم مستخدمين تلك الخطوط.

ومع ذلك، فإن بلادي، التي وقعت اتفاقية سلام مع اسرائيل في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر الماضي، تود أن تعلن عن إعادة تأكيدها على التزامها بتحقيق السلام الشامل وتتطلع الى توصل الأطراف الأخرى الى معاهدات سلام تحل كل المشكلات المتصلة بالنزاع في أقرب وقت، وصولا للحل العادل الدائم والشامل الذي يرنو المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة إليه. فخارطة السلام، كما هي قائمة اليوم، تبين أن دولتين اثنتين هما مصر والأردن قد توصلتا الى معاهدتي سلام مع اسرائيل. أما منظمة التحرير الفلسطينية فهي في خضم سيرورة سلام مع اسرائيل تتحرك في إطار إعلان المبادئ الذي توصل اليه الجانبان في أوسلو.

أما في سوريا ولبنان فما زالت كل منهما تتفاوض مع اسرائيل سعيا للتوصل إلى معاهدة سلام. وما زال راعيا مؤتمر مدريد ملتزمين بتحقيق السلام الشامل. وأملنا أن تتضافر الجهود المخلصة لإنجاح المسارين السوري - الاسرائيلي واللبناني - الاسرائيلي، إذ بدون توصل اسرائيل لمعاهدتي سلام مع كل من سوريا ولبنان على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومعادلة الأرض مقابل السلام التي روعيت تماما في معاهدتي السلام المصرية - الاسرائيلية والأردنية - الاسرائيلية، فإن السلام الشامل لن يتحقق، وسيبقى ما أنجز حتى الآن باهتا ومنقوصا.

وفضلا عن المشكلات الملموسة المتخذ بشأنها قرارات في الأمم المتحدة، هنالك مشكلات غير ملموسة، منها الموروث النفسي الناجم عن نزاع الشرق الأوسط لدى الشعوب التي عانت منه على مدى عقود طويلة.

إنني أصف هذا الأمر بالمشكلة لأن النزاع الشرق أوسطي قد لف شعوب المنطقة بسائر أجيالها بالآم ومعاناة وإحباطات ومخاوف كثيرة وعميقة، نشأت عنها مواقف وانطباعات لا تجعل من السهل على هذه الشعوب التحول من حالة النفور والتخوف والشك إلى حالة التعامل السلمي المرتكز على الثقة المتبادلة. فوثائق السلام الموقعة من قبل القادة لا تكفي لوحدها لإجراء التحول المطلوب. وكما قال جلالة الملك الحسين في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤:

> "وعلينا ألا ننسى بأن مستقر السلام في النهاية سيكون بأيدي الشعوب وليس في أيدي الحكومات. وأنه ما لم نجعل من السلام حقيقة يحس بها الرجال والنساء والأطفال فإن أفضل الجهود المبذولة في المفاوضات ستنتهي إلى لا شيء".

إن الجماهير العريضة هي التي ترسخ دعائم السلام ولكن هذه الجماهير لا تتعامل مع السلام أو تفهمه بمعناه المجرد بل تنظر إليه من خلال عوائده الملموسة.

ومن هنا فإن وفد بلادي يعتقد بأن الأمم المتحدة، مرجعية المتفاوضين والممثلة للشرعية الدولية من خلال قراراتها المتعددة المتصلة بنزاع الشرق الأوسط، يمكن أن تؤدي دورا آخر يتمثل بمبادرة أعضائها في مساعدة أطراف السلام للنهوض بمستوى شعوبهم المعيشي، وبتوسيع وزيادة برامج الأمم المتحدة المختلفة العاملة في هذه البلدان ومنها بلدي. لقد علمتنا التجارب أن السلام العادل المطهر من جراثيم النزاع حينما يتحقق يكون دائما، وبخاصة في بدايته، بحاجة إلى قوة تحميه، ومال يدعمه، ورجال دولة يديرونه.

وعليه فإن وفد بلادي يتطلع إلى اتخاذ الجمعية العامة قرارا مناسبا يعكس ما أنجز على المسارين الأردني - الاسرائيلي والفلسطيني - الاسرائيلي، ويؤكد على ضرورة دعم الدول المنخرطة في عملية السلام، وبشكل خاص الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، ليس على الصعيد المعنوي فقط بل أيضا على الصعيدين المالي والتنموي. فالسلام لا يتحقق أو يُحمى بالتمجيد والكلام

فقط. ولنا من تعثر تقدم عملية السلام بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية في غزة وأريحا خير دليل على ذلك. ومن هذا المنطلق يسر وفد بلادي أن يعلن عن دعمه للهدف الذي انعقد من أجله مؤتمر قمة الدار البيضاء لتنمية منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والذي شارك فيه الأردن بوفد رفيع المستوى برئاسة سمو الأمير الحسن ولي العهد. كما يسره أن يشير في هذا السياق إلى إعلان الأردن عن استضافته لمؤتمر القمة التالي في عمان لاستكمال البحث في كل القضايا والأفكار التي تمخض عنها مؤتمر القمة الأول الذي ترأسه جلالة الملك الحسن الثاني عاهل المغرب.

السيد حيدري (باكستان): بسم الله الرحمن الرحيم:

"يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم" (سورة الحجرات، الآية ١٣)

شهدت الأشهر الأخيرة تطورات هامة نحو الحل السلمي للنزاع في الشرق الأوسط. واليوم، تقف هذه المنطقة الحيوية الأهمية على مفترق الطرق. فقد أبدت شعوب الشرق الأوسط التزاما جادا بالتوصل إلى تسوية سلمية لمشاكلهم المستعرة منذ أمد طويل، بالتخلي عن اتباع سبيل النزاع وتبادل الاتهامات، وبذل جهد هام لتعزيز السلم والتفاهم فيما بينهم عن طريق الحوار.

لقد تابعت حكومة باكستان بقلق عميق وباهتمام شديد الحالة في الأراضي العربية المحتلة منذ بدء هذه الأزمة. وتشكل الاتفاقيات والاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا بين الأطراف المعنية خطوة أولى نحو إقامة سلم دائم وشامل في الشرق الأوسط. ونتشاطر تمام المشاطرة الثقة بأن عملية السلم ينبغي أن تؤدي إلى ممارسة الشعب الفلسطيني في وقت مبكر لحقه في تقرير المصير عن طريق إنشاء وطن مستقل له. ولنا وطيد الأمل في أن تتضمن التسوية النهائية انسحاب اسرائيل من كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف المقدسة. وعلاوة على ذلك، نأمل أن تعالج هذه التسوية على نحو واف جميع جوانب مسألة الشرق الأوسط بما فيها عودة اللاجئين.

وتأييد باكستان لكفاح الشعب الفلسطيني العادل لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف معروف تماما. ولقد أيدنا دوما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، كأساس لحل مشكلتي الشرق الأوسط وفلسطين.

إن قضية فلسطين هي لب النزاع العربي الاسرائيلي، ولهذا افتُرض دائما أن التوصل إلى حل لمشكلة فلسطين، سيمهد السبيل إلى إيجاد تسوية شاملة في الشرق الأوسط. ويرحب وفدي بأنه أمكن، بالاقتران مع التقدم بشأن القضية الفلسطينية، التحرك على نحو ملموس نحو التوصل إلى حلول للمشاكل بين اسرائيل والأردن.

وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح إبرام إعلان واشنطن في تموز/يوليه ١٩٩٤، ومعاهدة السلم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بين حكومتي الأردن واسرائيل. ونأمل كثيرا في أن تشهد تقدما مماثلا في القريب في حل النزاع الاسرائيلي - السوري والنزاع الاسرائيلي - اللبناني. ويلزم بغية إقامة سلم دائم وشامل في الشرق الأوسط، إحراز نتائج ناجحة على المسارين اللبناني والسوري في آن واحد. ونتشاطر تماما الرأي القائل بأنه ما لم تعالج هذه المسائل الأساسية على نحو واف، سيظل السلم يراوغ المنطقة.

إن من الأهمية القصوى المحافظة على الزخم الحالي الذي تحقق في عملية التفاوض. ونتشاطر تطلع المجتمع الدولي إلى ألا يكون هناك تعويق في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. وينبغي، علاوة على ذلك، الامتثال لأحكام هذه الاتفاقات، نصا وروحا. ونحث كل الأطراف المعنية على إبداء ما يلزم من مرونة ووفاق، فضلا عن الالتزام الصادق بإقامة السلم الدائم في الشرق الأوسط.

ويجب أن تواصل الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى حل مشكلة الشرق الأوسط. ويمكن أن تقدم المنظمة ووكالاتها المتخصصة إسهاما قيما وإيجابيا لتوسيع نطاق تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. فهي تضطلع بمسؤولية خاصة، هي المساعدة على بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات الوطنية التي هي شرط أساسي لتحقيق السلم والرخاء في الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالخطوات الهامة حسنة التوقيت التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة، ولا سيما تعيينه لمنسق خاص في الأراضي المحتلة، كيما

يقوم بدور مركز التنسيق لكل المساعدات الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها المقدمة من الأمم المتحدة إلى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

ولا يمكن إهمال الصلة الحاسمة الأهمية بين العملية السياسية والبُعد الاجتماعي الاقتصادي للمشكلة. فهذه الصلة حيوية الأهمية لتحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة. وكان اتفاق باريس المؤرخ نيسان/أبريل ١٩٩٤ انعكاسا لعزم المجتمع الدولي على مساعدة الأطراف في بلوغ هذا الهدف.

وباكستان، من جانبها، على استعداد للإسهام في إقامة سلم دائم في المنطقة، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والاتفاقات بين الأطراف المعنية. ونحن أيضا على استعداد للمشاركة في جهود التعمير الوطنية. فصلاتنا بشعوب منطقة الشرق الأوسط عميقة الجذور. وتتطلع باكستان إلى زيادة تعزيز هذه الصلات الطبيعية القائمة على التاريخ المشترك فيما بيننا.

وثمة تشوق شديد اليوم إلى السلم في الشرق الأوسط، يفوق أي تشوق عرفناه في الماضي. ولهذا فإن من الأساسي كفالة ألا تنزلق المنطقة إلى فترة أخرى من النزاع وعدم الاستقرار، وينبغي أن يغتنم المجتمع الدولي هذه الفرصة التاريخية، وأن يكفل التوصل إلى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): رغم أن الزمن دار دورته باتجاه بداية العام الرابع لانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، فإن مباحثات السلام التي دارت خلال هذه الفترة والجهود الدولية المواكبة لها لم تساعد عملية السلام في التقدم نحو هدفها المنشود بإقامة سلام شامل حقيقي على أساس التطبيق الكامل والأمين لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ مبادلة الأرض بالسلام.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أنصاري (الهند).

إن مبادرة السلام الأمريكية التي تجاوبت معها سوريا انطلقت من أسس واضحة أدت إلى انعقاد مؤتمر مدريد، وهذه الأسس تتمثل بتطبيق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبادلة الأرض بالسلام وتحقيق حل عادل وشامل في جميع المسارات التفاوضية. ولا بأس من التذكير في هذا السياق أن سوريا كانت الأكثر حرصا في محادثات واشنطن السلمية على الخوض في جوهر قضية الصراع العربي - الاسرائيلي لإدراكها أن أي حل لا يعالج جوهر الصراع سوف يبقى حلا منقوصا لا يمكن أن يحقق السلام المنشود. وقد قدمت سوريا في وقت مبكر، وبالتحديد في الجولة السادسة من محادثات واشنطن، ورقة مبادئ وصفت بالتاريخية لما أحتوته من مبادئ تفتح الطريق للسلام، وأتبعت سوريا ذلك بطرح مبدأ الانحساب الكامل مقابل السلام الكامل لدفع عملية السلام، غير أن جدية سوريا كانت تقابل بتهرب اسرائيل من المسائل الجوهرية إلى مسائل لا تعني السلام العادل والشامل بشيء.

لقد أكد السيد الرئيس حافظ الأسد في قمة دمشق مع الرئيس الأمريكي كلينتون التزام سوريا بعملية السلام وسعيها الجاد إلى سلام عادل وشامل باعتباره خيارا استراتيجيا يكفل الحقوق العربية وينهي الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربي وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ويمكّن جميع شعوب المنطقة من العيش بسلام وأمن وكرامة. كما أكد سيادته للرئيس كلينتون انطلاقا من مبدأ الانسحاب الكامل مقابل السلام الكامل استعداد سوريا للالتزام بمتطلبات السلام الموضوعية بإقامة علاقات سلام عادية مع اسرائيل مقابل انسحاب اسرائيل التام من الجولان إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن جنوب لبنان.

ولا يمر يوم واحد دون أن يؤكد السكان العرب في الجولان السوري المحتل هويتهم الوطنية والقومية وتمسكهم بوطنهم الأم مهما أبدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية من ممارسات تعسفية ومهما سنت من تشريعات وقوانين تعتبر لاغية وباطلة بحكم القانون الدولي.

لقد طردت اسرائيل نتيجة احتلالها الجولان إثر عدوان عام ١٩٦٧، ١٢٠ ألف مواطن عربي سوري من أهل الجولان لجأوا إلى داخل وطنهم سوريا. وهم لا يزالون ينتظرون فرصة العودة إلى ديارهم واسترجاع ممتلكاتهم واستئناف حياتهم الطبيعية، كما قامت بسن مجموعة من القوانين والمراسيم والأنظمة، استولت على أساسها السلطات العسكرية الاسرائيلية على ٨٠ في المائة من مجموع مساحة الجولان السوري المحتل، وبنت حوالي ٤٠ مستوطنة، إلى جانب المستوطنات العديدة، العسكرية وشبه العسكرية، التي لم يتم حصر انشائها.

إن السلام بمفهومه الكامل والشامل والعادل لا يمكن أن يتحقق مع استمرار الاحتلال ومع تنفيذ خطط استيطانية جديدة، فقد كانت المستوطنات، ولا تزال، غير شرعية وتشكل عقبة رئيسية على طريق السلام.

إن استمرار اسرائيل في رصد الأموال لمشاريع انشائية مختلفة في الجولان السوري المحتل ليس بالمقدمات الإيجابية التي تنبئ بتعاون اسرائيلي وتجاوب فعلي مع المسعى الأمريكي الرامي إلى إيجاد حل سلمي شامل ودائم في المنطقة.

لقد بذلت سوريا كل جهد ممكن منذ انطلاق المبادرة الأمريكية لمواجهة اسرائيل بموقف موحد يعتمد أسسا واضحة ويقوم على تنسيق متواصل بين جميع الأطراف المشاركة في العملية السلمية، بحيث يحول دون تمكن اسرائيل من الالتفاف على أسس مؤتمر مدريد وقرارات مجلس الأمن الناظمة لعملية السلام. وبالرغم من ذلك فقد خرج البعض عن التنسيق ووحدة الصف، وهذا البعض يتحمل المسؤولية أمام شعبه.

ونود أن نؤكد في هذا السياق على أن التلازم الوثيق بين المسارين السوري واللبناني يبقى أقوى من كل الحاولات للفصل بينهما، وسيظلان على موقفهما الثابت متمسكين بقرارت الشرعية الدولية وصولا إلى السلام الذي يعيد إليهما أرضهما المحتلة ويضمن حقوقهما ويحفظ كرامتهما.

إن موقف سوريا الثابت حيال التمسك بالحل العادل والشامل ورفض الحلول الجزئية والمنفردة نابع من الحرص على أن الحل الشامل والعادل هو وحده القابل للحياة والاستمرار، وما عداه مرشح في كل لحظة للفشل والتداعي والانهيار، إذ ثبت أن الاتفاقات المنفردة لا تجلب السلام الحقيقي إلى المنطقة، بل إن العكس قد يكون الصحيح، وأن ما تحتاجه المنطقة هو السلام الحقيقي الذي يستحيل الوصول إليه إذا لم تعد إلى أصحاب الحق حقوقهم كاملة بموجب قرارات الشرعية الدولية التي قامت على أسسها عملية السلام.

ومن هنا فإن سوريا ترى أنه من المهم بالنسبة للمنطقة كلها أن تستمر عملية السلام وتحقيق ما هو ضروري للمسارين السوري واللبناني، أي الانسحاب الكامل من جنوب لبنان ومن مرتفعات الجولان، وهذا كفيل بفتح الطريق أمام سلام حقيقي وثابت في المنطقة، وإذا لم يتحقق ذلك بسبب أو لآخر نتيجة الموقف الاسرائيلي المتعنت، ففي هذه الحال نعتقد أن ما حصل في بعض المسارات التفاوضية لن يحقق استقرارا حقيقيا في المنطقة.

ومن المؤكد أن القفز فوق مقومات السلام العادل والشامل واستباق إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بأفكار واقتراحات وخطط في مجال التعاون الاقتصادي مع المحتلين الاسرائيليين، ذلك كله لا يساهم في حمل اسرائيل على التجاوب مع استحقاقات السلام الحقيقي والمنشود، بل إن ذلك يمنح اسرائيل الفرصة للتهرب من مقومات السلام العادل والشامل، والتمسك أكثر وأكثر بمواقفها المتعنتة الرافضة لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

إن جوهر الصراع لم يكن، ولن يكون في يوم ما، حول أشكال التعاون بين اسرائيل والعرب، بل هو بالأساس حول الاحتلال والعدوان والتوسع والسيطرة على الأرض وتشريد المواطنين العرب. ولذلك فإن إيجاد حل عادل وحقيقي للصراع العربي - الاسرائيلي يكون أولا وأخيرا بإنهاء الاحتلال، واستعادة العرب لأراضيهم واسترداد حقوقهم المغتصبة.

إن السلام المطلوب في الشرق الأوسط ليس ذاك الذي يستند إلى القوة العسكرية الاسرائيلية. فرغم أجواء السلام فإن اسرائيل زادت ميزانية المؤسسة العسكرية للعام القادم، وهي مستمرة في تكديس أحدث أنواع الأسلحة، وهي ترفض بعناد مبدأ المس ببرنامجها النووي، وتعارض حتى وضعه تحت إشراف دولي.

وإن وقائع ومعطيات تكديس السلاح في اسرائيل تضع شكوكا كبيرة وتطرح إشارات استفهام خطيرة حول أهداف اسرائيل من وراء عمليات التسلح هذه. فالواقع يقول إن التسلح الاسرائيلي وامتلاك اسرائيل ناصية أسلحة الدمار الشامل من نووية وغيرها هو الذي يشكل الخطر الحقيقي على السلام في المنطقة حاضرا ومستقبلا، وهو الذي يبعث القلق والريبة لدى كل دول المنطقة. فوجود مثل هذه الأسلحة، على الرغم من وجود عملية السلام، يشكل تهديدا دائما للسلام وعاملا من عوامل عدم الاستقرار وعدم الاطمئنان في الشرق الأوسط. ولذلك فإن السعي إلى السلام يجب أن يترافق مع، بل يجب أن يركز بصورة رئيسية على تصفية أسلحة الدمار الشامل والرؤوس النووية التي تمتلكها اسرائيل

وتهدد بها السلام في أية لحظة وتمس سيادة واستقلال شعوب المنطقة كلها.

ومنذ بدء عملية السلام قبل أكثر من ثلاث سنوات في مدريد، وطوال مرحلة محادثاتها الثنائية في واشنطن، ظلت اسرائيل تركز على مفهومها الخاص بالأمن وتربط بينه وبين السلام وما تسميه باحتياجاتها الأمنية التي تنظر على أنه يتحقق في العمق العربي وحق العرب في السيادة على أراضيهم. وهذه النظرة المغايرة لكل مفاهيم الأمن ونظرياته في العالم تؤكد حقيقة أن من يحتاج للأمن هم العرب وليس اسرائيل.

إن الذي يحتل أراضي الغير لا يحق له أن يتحدث عن متطلباته الأمنية. وإذا كان من حق كل الأطراف أن تسعى وراء أمنها فإن أمن سوريا يتمثل أولا بإزالة الاحتلال وتوفير السلام والأمن للجميع، خاصة أنه سلام يضمنه المجتمع الدولي. فالأمن لا يتحقق على حساب أراضي العرب وحقوقهم، وعلى حساب سيادة سوريا الكاملة على أراضيها.

إن الترتيبات الأمنية ينبغي أن لا تقوم على حساب أي طرف، ولا بد أن تكون متساوية ومتكافئة بعد تنفيذ الانسحاب التام. وفي الواقع أن الجانب العربي قد يحتاج إلى ترتيبات أمنية راسخة أكثر من الجانب الاسرائيلي لأسباب معروفة جيدا.

لقد دأبت اسرائيل على ترويج ادعاءات مضللة للرأي العام الدولي مفادها أن الجولان كان على الدوام مصدر تهديد لأمنها، ولذلك فإن استمرار احتلالها للجولان كله أو للمناطق الاستراتيجية فيه هو أمر ضروري لضمان أمنها.

ويتضح جليا من استعراض الأوضاع العسكرية في الجولان منذ عام ١٩٤٩ وحتى العام ١٩٦٧ أن اسرائيل كانت على الدوام هي البادئة في شن أعمال عدوانية ضد المواطنين السوريين هناك اتخذ مجلس الأمن في إثرها عدة قرارات إدانة. وهذه الحقائق تُسقط الحجة الاسرائيلية التي تقول إن الانسحاب من الجولان يعرض أمن اسرائيل للخطر، فالقضية هنا ليست مرتبطة بالأمن وإنما متعلقة بالأطماع التوسعية لاسرائيل في الجولان، وهي ليس جديدة.

إن بلادي سوريا تعتقد أنه، وبعد ثلاث سنوات على عملية السلام، قد حان الوقت لأن تفي الولايات المتحدة الأمريكية بتعهداتها، لا سيما وأن اسرائيل تمارس دورها المعرقل بشكل مكشوف وتبذل جهودا ليست بالقليلة من أجل تفريغ الدور الأمريكي النزيه والحيادي في مسيرة السلام من كل مضمون، كما تسعى إلى تهميش هذا الدور وتحويله إلى شاهد فقط، يبارك السلام الاسرائيلي الذي يرسخ الظلم ويبقي على الاحتلال ويحرم العرب من حقوقهم الأساسية.

إن سوريا، الحريصة بشكل كبير على إنجاح الجهود السياسية الدولية، وفي مقدمتها الجهود الأمريكية، وتثميرها لصالح عملية السلام، تؤكد مرة أخرى ترحيبها باستمرار الدور الأمريكي وتطالب بتفعيله إذا ما أريد لعملية السلام أن تحقق الهدف الذي قامت من أجله.

إن الاحتلال لا يمكن، مهما طال أمده، أن يلغي السيادة العربية السورية على الجولان. فهي أرض سورية منذ الأزل ولا بد أن تعود لأصحابها الحقيقيين، وهو ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن والمبادرة الأمريكية وصيغة مؤتمر مدريد.

وقد تقدم وفد بلادي في هذه الدورة بمشروع قراره السنوي المنقح. الذي يختلف جذريا عن قرارات الدورة السابقة، سواء من ناحية المضمون أو الشكل، واعتمدته المجموعة العربية بالإجماع بعد مناقشته في اجتماعها المعقود بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وقررت تقديم مشروع القرار كنص عربي. وقد اختصر مشروع القرار بحيث يبقي على عناصر مهمة من حيث المبدأ لا تزال صالحة وتحتاج لإعادة التأكيد بالرغم من إدخال لغة جديدة عليها.

وتأمل المجموعة العربية أن يحظى مشروع قرار الجولان بأوسع تأييد ممكن. وأود أن أختم كلمتي بما قاله السيد وزير خارجية بلادي من على هذا المنبر في بداية هذه الدورة، والذي يصلح لأن يقال الآن ثانية: "إن سوريا تريد السلام وتدرك أن للجميع مصلحة في هذا السلام، كما تدرك سوريا أيضا أن للسلام متطلباته الموضوعية، وهي مستعدة للوفاء بهذه المتطلبات التي يتم الاتفاق عليها. إن سورية تعني ما تقول وتلتزم بما تعني. فمعادلة الأرض مقابل السلام يجب أن تطبق بشقيها، وعودة كامل الجولان ليست موضع مساومة، أو تأخير غير مبرر، أو اختبار للنوايا، ليس في مكانه، وعلى هذا الأساس فإن سورية مع سلام حقيقي يعيش ويزدهر دون معوقات

مصطنعة أو شروط تعسفية. إن تحميل عملية السلام أكثر مما تحتمل لا يساعد عملية السلام بل يشكل خطرا عليها. ويجب أن لا تقحم عملية السلام في ما هو خارج عن إطارها." (A/49/PV.14، ص ٢١)

السيد النعمة (قطر): سبحان الله، يصرف فينا الأمر كما يشاء ويرضى. فبعد أن أحكمت يد الخطوب عقدها بجيد الشرق الأوسط، واشتطت يد العاقد بالمعقود، ليصطلي بجحيم الأحداث الجلى، وبعيد لأي من شدة وطول انتظار أليم، جاءنا يدنو وئيدا على خفر ذلك البارق المؤمل، تشام النعمى في سناه، وترتجى البشرى من إطلالته، سلاما واعدا يطوف في جفن الشرق الأوسط طواف الوسن الواقد، جمر غضاه، حلم طائر ينتفض من جديد، وينتزع من جسده الهامد روحا سمحاء هي بين أوار الأرزاء ولهيب المحن تتسامى بوضاحة نداء غامر معطاء راعف رافد، نداء زاخر بفكر آبق آبد. مستمد من عمق التاريخ، ومستوحى من هدى الأديان السماوية، نداء يتعالى من دارات الخلد العتيقة، "وعلى الأرض السلام وفي الناس المسرة".

لقد كان مؤتمر مدريد بداية انطلاقة من أجل السلام في الشرق الأوسط، وجاء اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ليفتح باب الأمل على مصراعيه مؤذنا ببزوغ عهد جديد في تاريخ منطقتنا الحافل بالصراع الدموي والحروب المدمرة، ومعاناة جماهير الشعب الفلسطيني واللبناني والسوري التي نكبت بالاحتلال الاسرائيلي، وبعد انتظار طويل من جانب اسرائيل بدأ تنفيذ مرحلة الحكم الذاتي الانتقالية في غزة وأريحا، ومارست السلطة الفلسطينية مسؤوليتها برئاسة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، وتم توقيع إعلان إنهاء حالة الحرب بين الأردن واسرائيل تبعه توقيع معاهدة السلام بين البلدين في تشرين الأول/اكتوبر الماضي.

كانت هذه تطورات إيجابية عززت الأمل في وضع نهاية للصراع العربي الاسرائيلي، وهو واحد من أعنف النزاعات الاقليمية التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد تحققت هذه الانطلاقة بفضل إصرار من جانب المجتمع الدولي ومن خلال منظمتنا العالمية على وجوب ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، ووجوب الانسحاب من الأراضي المحتلة.

بعد هذه التطورات في الطريق الصحيح نحو سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط كان المأمول أن تواصل عملية السلام مسيرتها على المسارين السوري واللبناني. ولكن لا تزال تكتنف المسار السوري المصاعب والعقبات. فقد وافقت سوريا على مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعهدت فيها بالعمل على تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة على أساس الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ "الأرض مقابل السلام".

لقد اختارت سوريا طريق المشاركة في المسيرة السلمية للوصول الى ذلك السلام العادل الشامل الكامل الدائم، إذ اعتبرته ركيزة مهمة وخيارا استراتيجيا ومطلبا حيويا يؤدي نواله الى المساهمة في تحقيق ما تصبو اليه تطلعات شعوب منطقة الشرق الأوسط الرانية الى السلم والأمن والازدهار.

كان هذا هو الوعد المأمول وكانت هذه هي الاستجابة الواضحة من جانب سوريا. بيد أن استجابة اسرائيل لم تكن كما هو منشود ومرتجى، ولذا فإنها لم تعلن استعدادها للانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان السورية التي لاتزال تحتلها مخالفة بذلك أسس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمساع حميدة، وإننا لنتطلع الى مواصلة هذه الجهود والمساعي التي تتطلب المزيد من العمل الدائب المستمر. والمؤمل أن تقوم اسرائيل بالإعلان عن نواياها المرتقبة بالانسحاب الكامل في مقابل السلام الكامل، إذ تقبلت مبدأ "الأرض في مقابل السلام".

ويحتل لبنان مكانة خاصة في مشكلة الشرق الأوسط، إذ عانى من حرب أهلية مؤلمة مدمرة كانت نتيجة للتعقيدات الناشئة من مشكلة الشرق الأوسط. كما عانى من غزو اسرائيلي سافر، واحتلال لمنطقة غالية من أراضيه تلك التي تدعوها اسرائيل منطقة حزام أمن من غير شرعية أو استحقاق. كما يتعرض جنوبه لغارات جوية وقصف ناري من جانب اسرائيل، مما يؤدي الى إلحاق المزيد من الأذى بقاطنيه، وتعريضهم لشتى ضروب الويل والمعاناة، في الوقت الذي شدد فيه قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة على ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان، وإحلال السلم والأمن الدوليين في هذه المنطقة،

ومساعدة حكومة لبنان في ضمان استعادة سلطتها الفعلية عليه.

أعان الله قاطني جنوب لبنان، استحر بهم خطب الغارات الاسرائيلية واحتدم بهم أذاها، يسقون جذوتها سعيرا ألم بساحهم ما ألم، إلمام كرب مقيم، وأتى عليهم زمان من مكارمه الجور والعنت. لف حماهم رعبا حتى ليكاد يشهق بالعويل فيه كل بيت أبى سجام الدمع شيمة نائح، وأعفا القطين فيه فما به متنفس، يضج بالألم الدفين، لم يبق في شريانه سؤر من دم دافق، ولا في إهابه لمامة من مسكة تعتام.

لبنان ذلك الحمى الأشم، تطاول في جباله كل نجم فأدنى في الدنى فكرا وحضارة، وأدلى في الكون إشعاع سلام، وازدان بأردان موشية تجتلى بالمحبة وتهامى في دنيانا العربية رواء نمير صاف عليها حنا وتندى، واليها رنا وتبدى، لبنان هذا الذي يمسح طياتها والثنى بعرفان موروثه والجنى، سماحا يظل كما يرتجى، ينادم ركب الخلود، ويرفع في وحشة ليل عربي طخا، يرفع مشكاة مصابيحه، وضيئة بالبيان، مشرقة بالتبيين، ينبئ بريق عينيه عن نبوغ باق على كر الجديدين، وتتفتق أكمامه عن فكر مبدع وخيال أغنى، رعى الله لبنان وحماه من كل شر، فإنا لنهفو اليه اذا ما هفا، وندنو اليه اذا ما دنا، وسيبقى لبنان ذلك البلد المعطاء، الراني خالدا لا لبانة له سوى النزوع الى الخير والفكر والفن والجمال.

إن دولة قطر، انطلاقا من مسؤوليتها القومية، وإيمانا بالمشاركة العربية، تدعم سيادة لبنان على جميع أراضيه وسلامته الاقليمية. وهي تقوم بجهدها في المساهمة بإعادة إعماره ليعود لبنان كما عهدناه دار أمن وسلم وازدهار، وليستأنف امداد البشرية بالمزيد من العطاء الإنساني الزاخر بموروث التاريخ العريق والحضارة المعطاء.

لقد ساهمت دولة قطر بدور إيجابي منذ أن بدأت مسيرة السلام. إذ أيدت عملية السلام منذ اطلالتها، وباركت الجهود التي بذلت وتبذل في سبيل إيصالها الى الغاية المتوخاة.

وإسهاما من دولة قطر في دفع مسيرة السلام في الشرق الأوسط فقد شاركت منذ البداية في المفاوضات المتعددة الأطراف، مؤكدة أن هذه المفاوضات ليست بديلا عن المفاوضات الثنائية وإنما هي استكمال لها، وأنها لن تؤدي الى الهدف المنشود منها ما لم يتم التوصل الى السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

وانطلاقا من حرص دولة قطر على المساهمة مساهمة فعالة في مسيرة السلام في الشرق الأوسط، فإنها قامت باستضافة الاجتماع الخامس للفريق العامل الخاص بمراقبة التسلح والأمن الاقليمي في الشرق الأوسط في الدوحة من ٢ الى ٥ أيار/مايو عام ١٩٩٤. ذلك الاجتماع الذي ساهم بلا شك في تطوير المفاهيم المنشودة والوسائل اللازمة التي تعين على الحد من التسلح وتساعد في تدعيم أسس الأمن الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

لقد أوضح معالي وزير خارجية دولة قطر، الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بجلاء تام في بيانه أثناء المناقشة العامة في مستهل الدورة الحالية لهذه الجمعية، أهم تصورات دولة قطر المتعلقة بمسألة الحد من التسلح والأمن الاقليمي في الشرق الأوسط، وأكد مفاهيم دولة قطر الداعية الى ضرورة إيجاد أفضل السبل المرجوة لضمان خلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

وتأكيدا لمواصلة جهود دولة قطر في تأييد مسيرة السلام فإنها شاركت بجهد دائم، وساهمت في دعم كل الجهود الدولية الخيرة الرامية الى إنجاح مسيرة السلام في الشرق الأوسط، ومن بين هذه الجهود مشاركة دولة قطر بوفد رفيع كبير في مؤتمر قمة الدار البيضاء لتنمية منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

اذا كانت مسائل حفظ الأمن من أكثر المسائل أهمية وحيوية في الشرق الأوسط، فإن مسألة ضمان الأمن في منطقة الخليج تأتي في مقدمة المسائل لما تتميز به منطقة الخليج من أهمية كبيرة باعتبارها موردا رئيسيا للطاقة في العالم. وكما نعلم فإن منطقة الخليج قد عانت من نكباء حربين متتاليتين ما زالت أرزاؤهما تثقل كاهل هذه المنطقة بالأعباء الجسيمة، الأمر الذي يجعلنا نتوق الى أن تكون منطقتنا منطقة أمن ورخاء وسلام.

ولهذا فإن دولة قطر انطلاقا من التوجيهات الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر وسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد الأمين، تدأب بكل حرص على المشاركة في القضايا المصيرية لمنطقتنا الخليجية، وأمتنا العربية والاسلامية بكل ما لديها من طاقات، فهي قد دعمت مسيرة مجلس

التعاون لدول الخليج العربية لما فيه مصلحة دوله وشعوبه على أساس أنها جزء منها وأن أمنها مرتبط بأمن المنطقة ولذا فإنها تهتم بكل ما من شأنه تحقيق الاستقرار فيها وعدم فرض أية تغييرات اقليمية بالقوة مؤكدة قناعتها الثابتة بأن الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها يستلزم توطيد أركان التعاون بين دولها على أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام القوانين الدولية المعترف بها، وحل المشاكل العالقة بينها بالطرق السلمية من خلال الحوار والوساطة أو الاحتكام الى القضاء الدولي عن طريق محكمة العدل الدولية.

وبالنسبة للحالة بين العراق والكويت فإن موقفنا الثابت هو ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسلامته الاقليمية وتخفيف معاناة شعبه، مع وجوب التزامه التزاما تاما بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولقد عبرت دولة قطر من خلال إعلان مجلس الوزراء عن ارتياحها للإعلان الإيجابي الصادر عن مجلس الأمن بشأن اعتراف جمهورية العراق بسيادة دولة الكويت واستقلالها السياسي وحدودها الدولية، باعتباره خطوة إيجابية هامة لتهدئة الأوضاع في المنطقة وتهيئة الأجواء لرفع المعاناة عن الشعب العراقي. وأشاد المجلس بالدور الايجابي الكبير الذي تقوم به الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة لإزالة مواطن التوتر وبؤر الصراع في العالم والذي تجسد عمليا في المنطقة من خلال ترسيم الحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت وفقا لقرار مجلس الأمن ذي الصلة وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

إننا إذ نناقش في هذه الجمعية العامة الحالة في الشرق الأوسط، لا بد لنا أن نشيد بدور منظمتنا العالمية في العمل الجاد المخلص لحل مشكلة الشرق الأوسط، التي نالت حظوة إدراج هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة منذ نشأة الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن بوجه خاص، فهي الأساس الذي بنيت عليه عملية السلام في الشرق الأوسط، كما أسهمت في حفظ السلام في المنطقة، ونحن نعلم أن أول عملية من عمليات حفظ السلام اضطلعت بها في الشرق الأوسط، ولا يزال مراقبوها يقومون بمراقبة اتفاقات الهدنة وفض الاشتباك، واتفاقات السلام على الحدود بين لبنان وسوريا ومصر وبين اسرائيل.

ومنذ بدء عملية السلام قامت الأمم المتحدة بدور نشط وخاصة في المفاوضات المتعددة الأطراف حول القضايا الاقليمية، وألفت أفرقة عمل لكل قضية من هذه القضايا ونحن نشيد بشكل خاص بالدور الفعال الذي يقوم به سعادة الأمين العام الدكتور بطرس بطرس غالي على مساعيه المتواصلة وجهوده المحمودة في دعم مسيرة السلام في كل مسار من مساراتها.

على الرغم مما لاقته وتلاقيه عملية السلام في الشرق الأوسط من نكسات وعقبات، وعلى الرغم من المحاولات الرانية لتقويض عملية السلام، فإن الأمل يبقى يراودنا ويراود العالم قاطبة في إيصال هذه المسيرة السلمية الى غايتها المرتجاة بتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط، ومما يعزز التفاؤل في الوصول الى هذا الهدف المنشود والأمل المرتجى ما أظهرته جميع الأطراف في المنطقة من إرادة سياسية واضحة للسير قدما في طريق السلام الذي أصبح مبتغى شعوب هذه المنطقة ومرتجاها وأملها في بناء حاضر مشرق وغد أكثر إشراقا، تنعم في ظلاله جميع شعوب الشرق الأوسط بالسلم والأمن والعدل والازدهار.

من مبلغ الشر أن الخير يصرعه
والبغي ان قوى الأبرار تنتصر

السيد شانغ - هاو يو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): خلال السنوات الـ ٤٥ الماضية، كانت قضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي لب الاضطرابات في الشرق الأوسط ومصدر معاناة إنسانية لا نهاية لها وصراعات مسلحة عديدة. ولكن بالتقدم الكبير المحرز أثناء السنة الماضية، لاح بصيص أمل في أرجاء المنطقة. فالتوقيع على اتفاق قطاع غزة ومنطقة أريحا في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، والاتفاق بشأن النقل التمهيدي للسلطات والمسؤوليات في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤، ومعاهدة السلام بين اسرائيل والأردن في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، بشر العالم بأن السلم الحقيقي في المنطقة قد يكون في المتناول لأول مرة منذ عقود.

ترحب جمهورية كوريا بإخلاص بالتقدم المحرز حتى الآن وتبقى مؤيدة تأييدا قويا الجهود الرامية الى تحقيق حل شامل للصراع في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونود أن نشيد بالملك حسين بن طلال، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، والرئيس ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس الوزراء اسحاق رابين، رئيس وزراء اسرائيل، الذين أدت قيادتهم المثالية ومثابرتهم الباسلة

الى وضع بلدانهم على عتبة مستقبل يقوم على أساس التعايش السلمي والمصالحة.

ولكن يجب ألا يغيب عن بصرنا أن هذه الانجازات لاتمثل إلا بداية رحلة طويلة وشاقة للسلم في الشرق الأوسط. وكما نعلم جميعا، فإن نشوة الأحداث الأخيرة لم يقلل منها التشكك العميق فحسب، بل أيضا أعمال العنف وإراقة الدماء المشينة. إن أعمال العنف التي تبعث على الاستنكار العميق والتي وقعت في الأشهر الماضية فضحت الهشاشة البالغة للتسوية السلمية. وفي ضوء العقبات الكبيرة التي تعترض سبيل السلم، من الضروري إعطاء قوة دفع جديدة للمسار الفلسطيني لضمان ألا يتأخر عن إيقاع عملية السلام.

إن نجاح عملية السلم يعتمد اعتمادا كبيرا على إنشاء قاعدة سياسية واقتصادية سليمة. وبالتالي من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يساعد المجتمع الدولي والأمم المتحدة الشعب الفلسطيني في مهمته الصعبة، مهمة إعادة بناء مجتمعه. وفي أعقاب مؤتمر واشنطن في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ قررت حكومة كوريا تقديم ١٢ مليون دولار أمريكي لمشاريع إعادة تأهيل الشعب الفلسطيني عن الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨.

وبغية ترسيخ دعائم السلم في الشرق الأوسط من المهم أيضا إحراز تقدم على المسارين اللبناني والسوري. ومالم يتم تناول هذين الشقين من المعادلة على نحو ملائم فسيظل السلم في المنطقة هشا.

وحكومة جمهورية كوريا تعلق أهمية كبيرة على الحفاظ على السلامة الإقليمية للبنان واستقلاله وسيادته، وتؤكد على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). ونؤيد تمام التأييد جهود الحكومة اللبنانية لبسط سيطرتها وسلطتها على جميع الأراضي اللبنانية. ويحث وفدي جميع الأطراف على مواصلة العمل سويا بروح من التوفيق بغية إحراز المزيد من التقدم في المفاوضات وإعطاء قوة دفع لعملية السلام في الشرق الأوسط من أجل التوصل إلى حل ودي للمشكلة، بما في ذلك استعادة الأراضي المحتلة.

يعلمنا التاريخ أن توقيع اتفاق لا يؤدي حتما إلى تحقيق السلم. إن الاستقرار الاقتصادي لا يزال واحدا من أهم الشروط الأساسية المسبقة لتحقيق السلم الحقيقي.

إن الشرق الأوسط بالرغم من ثرائه في الموارد البشرية والطبيعية تنقصه بشكل ملحوظ الثقة في المقومات الاقتصادية للمنطقة. وفي هذا الصدد شكل مؤتمر قمة الدار البيضاء في تشرين الأول/أكتوبر الماضي بداية مرحلة جديدة بالنسبة للشرق الأوسط. إن الزخم الذي ولدته قمة الدار البيضاء ينبغي زيادة سرعته، وينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ على عاتقه التزامات راسخة لتعزيز هذا الجانب الحاسم من عملية السلم.

وانطلاقا من الاعتراف الكامل بالحاجة الملحة إلى دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، أقامت جمهورية كوريا علاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع بلدان الشرق الأوسط. وحجم التبادل التجاري مع المنطقة آخذ في النمو وتشجع الحكومة الكورية دوائر الأعمال فيها على زيادة الاستثمار المباشر في المنطقة. وجمهورية كوريا شأنها شأن بلدان عديدة أخرى، على استعداد تام الآن وفي المستقبل للاضطلاع بدور نشط في التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط.

بعد عقود عديدة من المعاناة والصراع، توجد أمام الشرق الأوسط الآن فرصة لا لحسم نزاعه طويل الأمد فحسب بل أيضا لإلهام المناطق المضطربة الأخرى لتسوية صراعاتها الإثنية والدينية والإقليمية. ودول الشرق الأوسط، بدعم من المجتمع الدولي، ينبغي أن تغتنم الفرصة التاريخية المتاحة لها لضمان السلم الدائم والشامل في المنطقة. ووفدي يؤكد من جديد التزام جمهورية كوريا تجاه تلك البلدان ودعمها لها في عزمها المعقود على مواجهة المهام الصعبة التي تنتظرها في وفائها بهذا الهدف.

السيد غراف زو رانتزاو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أدلي ببيان باسم الاتحاد الأوروبي والنمسا.

إن التوقيع على اتفاق المبادئ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ زاد زيادة كبيرة زخم عملية السلم في الشرق الأوسط.

والتقدم المحرز منذ ذلك التاريخ لم يقتصر على المسار الاسرائيلي الفلسطيني. فقبل شهر واحد، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر وقعت اسرائيل والأردن معاهدة سلم تفتح فصلا جديدا في العلاقات بين هذين البلدين. وفي غضون أشهر قليلة، وضعا نهاية لحالة الحرب وأرسيا أسس التعاون الشامل في جميع القطاعات. وهذا لم يعد

بالنفع على الشعبين الاسرائيلي والأردني فحسب بل يمكن أن يصبح نموذجا للتعاون في تلك المنطقة.

ونناشد كل الأطراف المعنية أن تتخذ الخطوات الضرورية لتشجيع المفاوضات على المسارين السوري واللبناني. ونؤكد من جديد التزامنا بقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) كأساس لتسوية المسألة اللبنانية.

لقد أصبحت عملية السلم لا رجعة فيها. وليس ثمة بديل عنها. ونناشد هؤلاء الذين ما زالوا خارجها التخلي عن معارضتهم والاشتراك في العملية والقيام بنفس الشجاعة بالمصالحة بين الشعوب.

إن الشرق الأوسط في حاجة إلى دفعة جديدة من أجل تنميته الاقتصادية. إن تحسين الحالة السياسية سيساعد على بناء الثقة في الاقتصاد ويعزز آفاق النمو الاقتصادي الوطني والإقليمي. ومؤتمر الدار البيضاء الذي انعقد قبل شهر واحد فقط فتح فصلا جديدا في عملية السلم. وقد وفر تصورات جديدة للتعاون الاقتصادي الإقليمي عن طريق الجمع بين القطاعين العام والخاص في نشاط مشترك. إن تعزيز التجارة بين بلدان الإقليم في السلع الأساسية والخدمات يتطلب تهيئة الظروف الاقتصادية الأساسية. وكل الخطوات الرامية إلى التخلي عن القيود التجارية البالية تعد إسهامات إيجابية لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق، نرحب بالقرار الأخير لمجلس التعاون الخليجي فيما يتصل بمقاطعة اسرائيل، وفي هذا السياق ندعو الجامعة العربية إلى رفع المقاطعة بالكامل وفي أقرب وقت ممكن.

إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على استعداد للإسهام في عملية السلم. وهي تدعم عملية السلم سياسيا واقتصاديا وماليا. وفي عام ١٩٩٣ تعهد الاتحاد بتقديم ٩٠ مليون وحدة نقد أوروبية للأقاليم الفلسطينية وتعهد بتقديم مبلغ إجمالي يبلغ ٥٠٠ مليون وحدة نقد أوروبية عن الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٨.

وبالإضافة إلى هذه الأموال للفلسطينيين خصص الاتحاد الأوروبي للمشاريع الإقليمية، في إطار سياسته المتوسطية الأفقية، ١,٨ بليون وحدة نقد أوروبية في شكل قروض من مصرف الاستثمار الأوروبي. وفي إطار هذا البرنامج من الممكن أيضا تشجيع مشاريع معينة، في الدول المشاركة في عملية السلم، تهدف إلى تحقيق مستوى أعلى من التكامل الإقليمي.

إن الأفرقة العاملة المتعددة الأطراف في إطار عملية السلم في الشرق الأوسط تضطلع بدور هام ذي توجه مستقبلي فيما يتصل بالتعاون الإقليمي. والفريق العامل المعني بالتنمية الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الأوروبي يشارك فيه مشاركة خاصة، أعد عددا من الدراسات الشاملة عن التنمية الاقتصادية للمنطقة. وهذه الدراسات تشكل أساسا ملائما لتعمير البلدان المعنية.

وبالإضافة إلى ذلك، يعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده أيضا للمساعدة في إقامة هياكل جديدة للتعاون الإقليمي. والاتحاد الأوروبي، على أساس خبرته المستفيضة بشأن التكامل الأوروبي ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، يمكنه أن يوفر لشركائه في جنوب البحر المتوسط، إذا ما رغبوا في ذلك، معرفة فنية فعلية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فيلتشز آسر (نيكاراغوا).

وبدأ الاتحاد الأوروبي بالفعل تعزيز علاقاته مع بلدان المنطقة. وسيقوم المجلس الأوروبي في أسن بدراسة إمكانيات تكثيف سياسة الاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط وذلك على أساس ورقة استراتيجية أعدتها اللجنة الأوروبية.

ومن الأهداف الهامة للاتحاد الأوروبي إقامة علاقات أوثق مع جيرانه في البحر الأبيض المتوسط. إن تحقيق السلم والاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية المستدامة في المنطقة له أهمية قصوى بالنسبة لأوروبا.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): شهدنا في السنة الماضية بداية تحول الآمال والأهداف المجسدة في عملية السلم في الشرق الأوسط الى إنجازات ملموسة. فقد أصبحت هناك للمرة الأولى سلطة فلسطينية في غزة وفي أريحا. ويجري بسط المسؤولية الفلسطينية في مجالات الإدارة الهامة الى بقية الضفة الغربية. والمفاوضات جارية حول إجراء انتخابات مبكرة. ووقعت المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل على معاهدة السلام. كل هذه التطورات تنم عن الجرأة. وهي تمثل نقطة تحول في التاريخ. وتهنئ نيوزيلندا قادة وشعوب اسرائيل والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

إننا نهنئ أيضا الذين أيدوا زخم السلام وساندوه. ومن بين هؤلاء حكومة الولايات المتحدة الامريكية، التي يسرت دبلوماسيتها الصبورة سلسلة الاتفاقات التي تم التوصل اليها في السنتين الماضيتين. كما أسهمت حكومتا النرويج ومصر بإسهامات حيوية. وستستمر جهود

المجتمع الدولي في توفير الدعم الذي لا غنى عنه لعملية التفاوض وكذلك وسائل ترجمة انجازاته الى واقع يومي لشعوب المنطقة.

إن السلم بين اسرائيل وسوريا، وبين اسرائيل ولبنان، له أهمية حاسمة لتسوية شاملة. وقد جددت الاتصالات الرفيعة المستوى التي جرت مؤخرا بسوريا آمالنا بتحقيق تقديم مبكر صوب المفاوضات المضمونية. فدون المصالحة بين اسرائيل وسوريا، سيحرم سكان المنطقة من السلم العادل والدائم الذي ينشده منذ أمد طويل ويستحقه.

وستكون المفاوضات مع لبنان ذات أهمية حيوية. ويجب أن تؤدي التسوية الى تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. ولا بد من كسر حلقة العنف في جنوب لبنان. لقد شهد الشعب اللبناني معاناة وصراعا كبيرين خلال السنوات الطويلة من الحرب. ولا تزال هناك انقسامات خطيرة. ومن شأن تحقيق السلم في المنطقة أن يساعد على إزالتها.

وتقوم بلدان المنطقة باتخاذ اجراءات إيجابية أخرى لدعم التحرك صوب السلم وتحقيق رفاهية أكبر لشعوبها. وعلى وجه الخصوص، نهنئ الملك الحسن الثاني والمغرب على استضافتهما مؤخرا للقمة الاقتصادية في الدار البيضاء. لقد كانت هذه القمة تجمعا لم يسبق له مثيل من رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين من أنحاء المنطقة والعالم. وهذه المبادرات تساعد على وضع مخطط إيجابي للمستقبل. وسيساعد بناء الروابط الشخصية والتجارية على تحويل السلم بين الحكومات الى سلم بين الشعوب. وفي هذا السياق، نرحب أيضا بقرار مجلس تعاون دول الخليج بوضع مسار جديد لتطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع اسرائيل.

إن من يرفضون السلم لا يطرحون بديلا إلا استمرار العنف وضياع الفرص. فمن الخليل والعفولة وتل أبيب الى بوينس آيرس ولندن، شهدت السنة الماضية أعمالا بغيضة وحقيرة ضد المدنيين الأبرياء. وكانت هذه الأعمال تستهدف تقويض الإرادة السياسية للاستمرار في عملية السلم. وهي تتناقض مع كل ما تدعو اليه الأمم المتحدة. وإن المسؤولين عنها يضعون أنفسهم في مواجهة رغبات المجتمع الدولي ومعاييره.

وبينما نتعاطف مع ضحايا الإرهاب، فإننا نثني على ضبط النفس الذي أبداه القادة في المنطقة الذين حافظوا على رؤيتهم والتزامهم بعملية السلم، وبالمثابرة في هذه اللحظات المأساوية، أبدت اسرائيل والفلسطينيون، بشكل خاص، أن سلمهم هو حقا سلم الشجعان.

إن العنف الذي وقع مؤخرا في غزة ينبع، في رأينا، من الإحباط والحرمان. وهو يهدد بقلب المكاسب السياسية التي حققها الشعب الفلسطيني بشق الأنفس. ومن الضروري التحلي بضبط النفس والابتعاد عن الأعمال المتطرفة. ولكننا نعلم أن صبر الفلسطينيين بلغ نقطة النفاد. وإذا كان للشعب الفلسطيني أن يواصل تأييد عملية السلام فلا بد له أن يبدأ تحسينات ملموسة في حياته اليومية، وبسرعة.

وبالتحديد، يجب إن يشارك الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة في الانتخابات المبكرة والحرة والنزيهة، فهذا حقهم. ويجب ضمان توفر المساكن والماء والمدارس. وقد تعهد المجتمع الدولي بتقديم مساعدة مالية واسعة النطاق لدعم الحكم الذاتي. ولكن إذا كان لهذه المساعدة المتعهد بها أن تعود الفائدة، فلا بد من إيصالها في حينها، واستخدامها عند إيصالها بشكل فعال لأغراض واضحة معرضة للمساءلة.

لقد تغلبت اسرائيل والفلسطينيون على عقبات كبيرة. ولكن أكثر المسائل صعوبة ومدعاة للفرقة لم تعالج بعد. إن اعلان المبادئ واتفاق غزة/أريحا يقدمان جدولا زمنيا واضحا لبداية ونهاية المفاوضات صوب المركز الدائم. ومن الأهمية الحيوية أن تجري هذه المفاوضات الحساسة للغاية في ظل خلفية من التقدم المستمر والمرضي. وهذا وحده سيساعد على منح الطرفين قدر أكبر من الثقة اللازمة لاتخاذ القرارات السياسية التي ستحقق التوفيق الدائم.

إن اعلان المبادئ ومعاهدة السلام بين اسرائيل والأردن قد أعطيا فحوى لمبادئ الأمن وتقرير المصير الواردة في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ويحظى هذان الصكان بتأييد نيوزيلندا الكامل.

وفي ظل هذا التقدم السياسي الفعلي، لا ينبغي لنا أن نغفل حقيقة أن السلم لن يكون له معنى إلا إذا دخل الحياة اليومية للشعوب. وفي هذا السياق نود أن نشيد، في الوقت الذي يتم فيه إنشاء مؤسسات جديدة، بوكالة

الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). لقد كان عمل الأونروا ملحوظا دوما، ولكننا نود أن نثني بوجه خاص على وضعها لبرنامج تنفيذ السلام المؤاتي والفعال.

وستواصل نيوزيلندا دعمها الملموس للأونروا. وقد سررنا بالفرصة التي أتيحت لنا لإعادة تأكيد التزامنا هذا للمفوض العام للأونروا، السيد إلتر تركمان، خلال زيارته لنيوزيلندا في الشهر الماضي.

إننا نعتقد أن هناك حاجة ماسة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة وسائر الوكالات على التعاون بشكل فعال للوفاء باحتياجات الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وفي هذا السياق، نرحب بتعيين الأمين العام مؤخرا السفير لارسين من النرويج منسقا خاصا للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة.

ويحدونا الأمل في أن يكون هذا أيضا وقتا مناسبا لبدايات جديدة في الأماكن الأخرى من المنطقة. ونحن نشير بشكل خاص إلى العراق. إننا نرحب باعتراف العراق الرسمي يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بسيادة الكويت والحدود التي رسمتها الأمم المتحدة، وفقا لقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣). وهذه خطوة هامة إلى الأمام. وندرك أيضا قبول الحكومة العراقية العام الماضي لالتزاماتها بمقتضى قرار مجلس الأمن ٧١٥ (١٩٩١)، وتعزيز تعاونها مع عمل اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة بشأن برامجها لأسلحة التدمير الشامل، وبخاصة مع الرصد والتحقق الطويلي الأجل. ونتطلع إلى مواصلة العراق القيام بهذا التعاون، وإلى الوفاء بالمتطلبات الأخرى الواردة في قرارات مجلس الأمن.

إننا نعتقد، أنه لو لم تكن قد وقعت التحركات العراقية المهددة ضد الكويت في شهر تشرين الأول/اكتوبر، لكان المجتمع الدولي قد وصل الآن، في ضوء هذه التطورات الايجابية، إلى وضع يثق فيه تماما بأن نوايا العراق نحو جيرانه نوايا سلمية. إن الاستعداد لاتخاذ تدابير عسكرية جادة لبناء الثقة مع الدول المجاورة يوفر للعراق المجال لتقديم الدليل على نواياه السلمية. ونحن نتطلع إلى العراق ليوافق على تدابير ملموسة لهذا الغرض.

وإذ نتطلع إلى المنطقة في مجموعها، نرى أن الإتجار الكبير المزعزع للاستقرار بالأسلحة الفتاكة يخل بالثقة. إنه يقوض الجهود الرامية الى تأكيد السلم والأمن وإجراء حوار سياسي مفتوح. إن الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي، الذي يشكل جزءا من المسعى المتعدد الأطراف لعملية السلام، يمثل في اعتقادنا، محفلا هاما للحوار الرامي الى بناء الثقة، ونحن نواصل تأييده وسائر سبل المفاوضات المتعددة الأطراف. إلا أن التحرك في المفاوضات المتعددة الأطراف يجب أن يستند على تقدم حقيقي على المستوى السياسي بين الأطراف المباشرة. لقد شهدنا تقدما مثيرا خلال هذا العام الأخير، ونقول للشركاء في السلام في المنطقة إن نيوزيلندا تقدم تشجيعها وتأييدها المستمرين.

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتناول الجمعية هذا البند من جدول أعمالها بشأن الحالة في الشرق الأوسط في وقت حرج تمر به عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن توالي الاتفاقات التاريخية، التي بدأت بتوقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ في واشنطن يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أرسى الأسس لتسوية شاملة لنزاع فرق بين اسرائيل وجيرانها العرب بشكل مرير لوقت طويل، حارما شعوب المنطقة من السلم والأمن والرفاه الاقتصادي.

إننا نحيي التقدم الذي أحرز حتى الآن، وبعد نظر المسؤولين عن اتخاذ القرارات الصعبة، والجهود الدؤوبة التي بذلها الذين أدوا أدوارا حاسمة، سواء لتسهيل الاتصالات المبكرة أو المساعدة على تخطي الصعاب في المفاوضات.

واستراليا، شأنها شأن بلدان مسؤولة أخرى، لها اهتمام كبير بالشرق الأوسط وظلت مهتمة لسنوات عديدة بآثار الصراع في المنطقة على الأمن العالمي.

إن سياسة استراليا الطويلة الأجل في هذه المنطقة قائمة على فرضيتين رئيسيتين: أولا، التزام تام بحق اسرائيل في البقاء داخل حدود آمنة ومعترف بها؛ وثانيا، الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك حقه، إذا ما اختار ذلك، في الاستقلال وإمكانية تكوين دولة مستقلة.

لقد أيدت استراليا التوصل إلى تسوية شاملة لنزاع الشرق الأوسط تستند على قراري مجلس الأمن

٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يدعوان الى انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة خلال حرب ١٩٦٧ واحترام سيادة جميع الدول في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة، والاعتراف بها.

ولكن بينما نحن متفائلون لأن سلسلة من الخطوات الأولى الهامة قد اتخذت على الطريق إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، فيجب ألا نتهاون بشأن ما تبقى من الرحلة.

إن أعمال العنف والارهاب المستمرة التي تقوم بها جماعات متطرفة تشكل خطرا بالغا على عملية السلام، وتهدد بدفع الشرق الأوسط إلى الوراء نحو الصراع والمعاناة.

إن عملية السلام هي الطريق العملي الوحيد نحو أمن وتعاون إقليميين طويلي الأجل. لكن المنجزات السياسية يجب أن يعززها تحقيق المنافع الاقتصادية.

إن الأمر يجب أن لا يقتصر على وجوب مواجهة حجج المتطرفين من كلا الجانبين وأعمال العنف التي يقومون بها بيقظة وطريقة متوازنة، بل يجب أيضا تمكين عامة الناس من أن يروا بسرعة الفوائد الملموسة الناجمة عن الترتيبات الجديدة في حياتهم اليومية.

لذا من المحتم، ليس فقط أن تقوم الأطراف في الاتفاقات بالتقيد بإلتزاماتها والاسراع في عمليات التفاوض والتنفيذ المتبقية - وعلى نحو أسرع الاتفاق الخاص بإطار وقواعد الانتخابات الفلسطينية - وإنما أيضا أن يكفل المجتمع الدولي دعما اقتصاديا وسياسيا سريعا ومستمرا للإدارة الجديدة.

واعترافا بأهمية توفير الدعم الاقتصادي الدولي والمساعدة العملية للإدارة الفلسطينية الجديدة، التزمت استراليا بتقديم ١٥ مليون دولار استرالي خلال ثلاث سنوات فيما يتصل بتنفيذ اتفاق غزة - أريحا. وهذه الأموال ستنفق أساسا على أنشطة إنمائية ذات أهمية بالنسبة لنجاح الإدارة الفلسطينية الجديدة، مثل توليد الدخول، والتدريب، والصحة، والاصحاح والموارد المائية. ويتضمن الاعتماد أيضا صفقة قيمتها ١,٤ مليون دولار استرالي لمساعدة السلطة الفلسطينية على الوفاء ببعض أهم نفقات بدء عملها.

ونحن نحث الآخرين في المجتمع الدولي أيضا على الاستجابة بسرعة، وبسخاء، وبطريقة عملية وبمرونة لاحتياجات الإدارة الفلسطينية الجديدة.

إن استراليا سرها أن تشارك في الجناح المتعدد الأطراف الهام العملي الاتجاه لعملية السلام. ونحن ملتزمون بشكل خاص بالاشتراك في الأفرقة العاملة بشأن تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي والموارد المائية. هذه هي المجالات التي أثبتت استراليا فيها الخبرة والتجربة، والتي نعتقد أننا سنكون قادرين على تقديم إسهام كبير مطلوب لاستقرار المنطقة مستقبلا.

في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٥، ستستضيف استراليا حلقة عمل بشأن زيادة سقوط الأمطار نأمل أن تساعد مديري وعلماء الموارد المائية في تقرير ما إذا كان زرع السحب ينطوي على إمكانية زيادة توفر المياه في بلدان الشرق الأوسط. وقد وفرت استراليا أيضا اسهاما عمليا في الفريق العامل الإقليمي بشأن تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي، وبخاصة بأفكار تتعلق بإقامة مركز إقليمي لمنع نشوب الصراعات.

واستراليا تدعو جميع دول المنطقة إلى أن تشارك مشاركة كاملة في المرحلة متعددة الأطراف من عملية السلام، التي توفر الدعم الحيوي للمحادثات الثنائية، بتمهيدها الطريق للتعاون الإقليمي والتدليل على ما يمكن إنجازه عن طريق هذا التعاون.

وفي هذا السياق، نرحب بقيام صاحب الجلالة الملك الحسن ملك المغرب، في الدار البيضاء في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بعقد قمة الشرق الأوسط وشمال افريقيا للتعاون الاقتصادي. ونعتقد أن هذه القمة ومتابعتها ستسهمان إلى حد بعيد في وضع نموذج للتعاون الاقتصادي والتنمية الإقليمية في الشرق الأوسط.

وقد رحبت استراليا بتوقيع وتصديق الأردن واسرائيل على معاهدة سلام أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة. ونحث على سرعة إبرام معاهدات مماثلة بين اسرائيل وسوريا ولبنان.

وما زلنا نتشجع بالتقدم المحرز في لبنان نحو المصالحة الوطنية؛ ونعارض أي نشاط من جانب قوى خارجية يمس بسيادة لبنان. ونؤيد بثبات التنفيذ المبكر لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، ونؤمن بأن انسحاب جميع القوى الأجنبية من لبنان سيعزز سيادته.

وفي ضوء التطورات الإيجابية الأخيرة، تعتقد استراليا أنه، لإحراز مزيد من التقدم في المفاوضات، على جميع الأطراف أن تعتمد سياسات تُسهم في بناء الثقة وتعزز مناخ التعاون. أما سياسات الماضي المتعنتة فليس من شأنها إلا عرقلة التعاون وتقويض السلام. لذا، نرى أن المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل، وهي رمز العداء العربي لاسرائيل، لا محل لها كموضوع للمساومة في عملية السلام. إننا نعتقد أن المقاطعة تحد من التنمية الاقتصادية في المنطقة دون داع، بل وقد تقيد من تطور الإدارة الفلسطينية الجديدة. وترحب استراليا بالخطوات التي اتخذها عدد من الدول العربية مؤخرا للرجوع عن المقاطعة، وتدعو جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى اتباع هذا المسار كخطوة عملية وملموسة نحو السلام ونحو ترسيخ الاتفاقات التي سبق التوصل إليها.

وستواصل استراليا تشجيع جميع دول المنطقة على العمل بصورة بناءة نحو هدف إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط؛ لأن تحقيق ذلك الهدف سيوفر أساسا هاما لتعزيز الأمن الإقليمي. ونحن جميع دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على القيام بذلك، كما نحث جميع الأطراف في هذه المعاهدة على أن تمتثل امتثالا صارما لالتزاماتها المترتبة عليها.

وما فتئت استراليا تؤيد الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن العراق، بما في ذلك استمرار مهمة تفكيك أسلحة التدمير الشامل العراقية، وتقصي برامج التسلح العراقية.

وقد جزعنا لتحرك القوات العراقية الأخير قرب حدود الكويت. ونؤيد بقوة قرار مجلس الأمن ٩٤٩ (١٩٩٤) المتخذ ردا على هذا الاستفزاز. وسرّنا انسحاب القوات العراقية فيما بعد إلى مواقعها الأصلية، واعتراف العراق بالكويت رسميا في وقت سابق من هذا الشهر. هذه خطوة في الاتجاه الصحيح تنم، فيما نأمل، عن إدراك العراق بأن التعاون مع مجلس الأمن ولجنة الأمم المتحدة الخاصة، وامتثاله لجميع التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة - بدلا من التهديدات بعمليات عسكرية ضد الكويت - هما السبيل الوحيد لرفع الجزاءات.

إن استراليا تشعر بقلق خاص إزاء حالة المجموعات المدنية في العراق، وتطالب الحكومة العراقية بأن تكفل تمتع جميع مواطنيها بحقوق إنسانية وسياسية متساوية وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١).

إن المسؤولية عن رفاه الشعب العراقي هي مسؤولية الحكومة العراقية في المقام الأخير. واستراليا تحث حكومة العراق مرة أخرى على التعاون مع مجلس الأمن في تنفيذ القرارات التي ستسمح لها باستئناف الصادرات النفطية، حتى يتسنى لها التصدي للمحن التي يتعرض لها السكان المدنيون.

وتؤيد استراليا أيضا إجراءات مجلس الأمن بشأن ليبيا. ونحث ليبيا مرة أخرى على الامتثال بالكامل لمتطلبات مجلس الأمن المنصوص عليها في قراراته ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣).

ختاما، إن الحالة في الشرق الأوسط كانت الشغل الشاغل للجمعية العامة منذ ميلاد الأمم المتحدة تقريبا. وكانت تبدو في بعض الأحيان أكثر الصراعات الإقليمية حدة وعصيانا على الحل وتهديدا للسلم والأمن الدوليين. ومن المناسب والمثلج للصدر، وقد أشرفت الأمم المتحدة على عامها الخمسين، أن نشهد عملية سلم جارية، ستسمح لنا، بالدعم الدولي وصدق نوايا الأطراف المعنية مباشرة وإرادتها السياسية، بأن نتطلع إلى بيئة جديدة في الشرق الأوسط، بيئة يعيش فيها العرب والاسرائيليون معا في ظل السلم والتعاون والرخاء.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالأمس، واتتني الفرصة لأتكلم بالتفصيل عن قضية فلسطين، وهي لب مشكلة الشرق الأوسط وجوهرها. إن الممارسات والسياسات التي يتبعها النظام الصهيوني القائم بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وسائر البلدان الإسلامية كانت المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار والعنف وانعدام الثقة في المنطقة طوال العقود الأربعة الماضية.

إن النظام الصهيوني لا يكتفي باحتلال أرض فلسطين المقدسة وانتهاك أبسط حقوق الإنسان للفلسطينيين. فما زالت مرتفعات الجولان وجنوب لبنان تحت الاحتلال الاسرائيلي. هذا علاوة على أن الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى في الأراضي المحتلة تتعرض يوميا لممارسات عدوانية على أيدي قوات الاحتلال، كما يتعرض شعب الجنوب اللبناني للاغتيالات والقصف الجوي. وتواصل اسرائيل ارتكاب الأعمال الإرهابية مثل قتل الفلسطينيين وتعذيبهم، وذبح

المصلين، واختطاف المواطنين اللبنانيين، وقصف المناطق المدنية في لبنان.

وهذه الجرائم وأعمال العدوان المتكررة التي ترتكبها اسرائيل قوبلت بمقاومة مشروعة من سكان الأراضي المحتلة والجنوب اللبناني. ولم نفاجأ عندما وصفوا بأنهم متطرفون ومتعنتون وأصوليون وإرهابيون. ومن قبيل السخرية أن نظام الاحتلال لا يتوقع فحسب الخضوع العام والإذعان من كل الشعوب والمجموعات في الأراضي المحتلة، بل إنه يرغب أيضا في إسكات أي صوت يعلو معربا عن تأييد أدبي للقضية الفلسطينية، وهذا يفضح نية النظام الحقيقية، وهي تكريس قهره وإخضاعه للشعب الفلسطيني - تحت ذريعة عملية للسلام الآن. إن النظام الصهيوني لن يألو جهدا، حتى وإن كان آثما أو غير أخلاقي أو شائنا، للهجوم على من يعترضون على سياساته العدوانية وعلى الاحتلال.

لقد كان هدف اسرائيل الحقيقي والمطلق، ولا يزال، إدامة احتلالها. واليوم، تحت ستار عملية السلام، تنتهج هذه السياسة بعينها عن طريق قمع المسلمين وغيرهم من المناهضين للاحتلال الاسرائيلي اللاشرعي والعدواني. ونرى أن العملية الحالية تفتقر إلى الواقعية ولن تفضي إلى السلام الحقيقي والدائم. فعودة السلم والاستقرار إلى الشرق الأوسط تعتمد على تحرير مرتفعات الجولان والجنوب اللبناني بنفس القدر الذي تعتمد به على الإعمال التام لجميع حقوق شعب فلسطين، وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين وتحرير كل الأراضي المحتلة.

لقد استفاد النظام الصهيوني استفادة هائلة من إدخال تهديد مصطنع إلى منطقتنا لغرض تحويل انتباه المجتمع الدولي عن قضية فلسطين. ومن الحقائق المؤكدة تماما أن اسرائيل تدبر حملة تضليلية ودعائية ضد الآخرين وتحاول زرع الخلاف والريبة فيما بين الدول والشعوب في المنطقة.

والتهديد النووي الاسرائيلي هو مصدر آخر من مصادر القلق الخطير في منطقة الشرق الأوسط. ولقد قال وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، في بيانه أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة في وقت سابق من هذه الدورة، إن:

"إن برنامجها [اسرائيل] النووي قد فاقم من سباق التسلح في المنطقة وأرغم غيرها من الدول على اللجوء إلى أسلحة تقليدية أكثر تقدما. وقد علقت بعض دول المنطقة انضمامها إلى عدد من معاهدات نزع السلاح بشرط قبول اسرائيل للأنظمة الدولية التي أنشئت لمنع انتشار الأسلحة النووية". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٥، ص ٣٩)

وما برحت جمهورية إيران الإسلامية تؤكد على أهمية نزع السلاح الإقليمي. وأود أن أكرر مرة أخرى التزامنا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط. ولسوف نؤيد أي مبادرة حقيقية وشاملة وغير تمييزية لإنشاء هذه المنطقة بحيث يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن توسع نظام تحققها ليشمل جميع المرافق النووية في الشرق الأوسط.

وبالإضافة إلى تهديدات اسرائيل المستمرة، أدى تدخل الحكومات الأجنبية في شؤون دول المنطقة إلى مفاهيم سلبية في المنطقة. وقد أعاق هذا الحوار الجدي والنظر في الاقتراحات البنّاءة بإحلال السلم والاستقرار والأمن في بعض المناطق دون الإقليمية في الشرق الأوسط، كمنطقة الخليج الفارسي.

إن جمهورية إيران الإسلامية، وهي البلد الذي يمتلك أطول خط على شواطئ الخليج الفارسي وخليج عُمان، لم تدخر جهدا لتشجيع وصون السلم والأمن في المنطقة. ولقد نادينا مرارا وتكرارا بإنشاء محفل، بمشاركة بلدان الخليج الفارسي، لبحث وتطوير تدابير بناء الثقة التي تتماشى مع متطلبات المنطقة، آخذين في اعتبارنا مبادئ احترام الحدود المعترف بها دوليا، والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ولا شك في أننا سنواصل بذل جهودنا لتعزيز السلم والاستقرار في المنطقة والنهوض بثقافة الثقة بالنفس على الصعيد الإقليمي.

السيد بيليايف (بيلاروس) (ترجمة شنوية عن الروسية): لقد انقضى ما يزيد عن عام على المصافحة التاريخية بين زعماء اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهي المصافحة التي جلبت بُعدا جديدا تماما للحالة في الشرق الأوسط. فالأنماط التقليدية قد حُطمت، وكان هناك تغير جذري في الصور المتأصلة للعدو التي خلقها الطرفان خلال العقود لهذا الصراع الذي يبدو أنه لا يمكن حسمه. فالمواجهة تتنحى للمشاركة،

وهذا يؤثر تأثيرا إيجابيا على نحو استثنائي لا على الاسرائيليين والفلسطينيين وعلى منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل أيضا على المجتمع الدولي بأسره.

وترحب جمهورية بيلاروس بالتوقيع على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، الذي هو خطوة أولى هامة صوب إرساء سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ويعرب وفدنا عن تأييده التام للجهود المتأنية والمثمرة التي بذلها راعيا مؤتمر مدريد للسلام المعني بالشرق الأوسط، ألا وهما الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. ونحن ممتنون أيضا للمهارات الدبلوماسية العظيمة للنرويج، التي لعبت دورا هاما في إحراز النجاح الأولي في المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية.

إن تحقيق عدد من الاتفاقات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية - بما في ذلك اتفاق ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، الذي ينشئ الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة وأريحا واتفاق ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، حول توسيع الحكم الذاتي في الضفة الغربية لنهر الأردن - يعطي شكلا محددا لروح التفاهم والتعاون المتبادلين التي أصبحت عاملا حاسما في تطوير العلاقات الاسرائيلية - الفلسطينية.

وبالتوقيع على هذه الوثائق، يرى شعب فلسطين العربي، للمرة الأولى منذ إنشاء الأمم المتحدة، إمكانية حقيقية للبدء بالتمتع بحقه الثابت في تقرير المصير، وحقه في انتخاب جهاز يحظى بسلطة الدولة، وحقه في التطوير المستقل لمجالات الثقافة والصحة والسياحة والضمان الاجتماعي والنظام الضريبي، وحقه في الأمن الذي تكفله قوة شرطة وطنية.

ويرى وفدنا أن انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وإنشاء لجنة تنسيق اسرائيلية - فلسطينية مشتركة لكفالة التعاون في مجال الحكم المدني وتطوير النظام المصرفي والزراعة والصناعة على الخطوط الفلسطينية، تسهم إسهاما هاما في تعزيز الثقة المتبادلة بين اسرائيل وسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية.

ولكن لا تزال ثمة طائفة واسعة من المشاكل والتناقضات بحاجة إلى الحسم. وإذا ما أريد تحقيق الآمال في السلم والعدالة التي طال انتظارها، فيجب على الأطراف في المفاوضات العمل ضمن إطار عملية السلام التي وضعت في مدريد وعلى أساس تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي هام جدا لتعزيز النجاح المحرز. وفي رأينا، هناك حاجة مُلحة لمساعدة الشعب الفلسطيني في حسم المسائل المرتبطة بالتنظيم الفعال للحكم الذاتي، واستعادة وتطوير البنيات الأساسية وإيجاد آلية لنشاطه الاقتصادي المقبل.

وهنا تود بيلاروس الإعراب عن تقديرها لأنشطة الأفرقة العاملة في إطار ما يسمى بالمسارات المتعددة الأطراف. كما نرحب بإقامة فريق الاتصال التابع للأمم المتحدة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

وينبغي أن يكون السلم الدائم في الشرق الأوسط شاملا. ولضمان الاستقرار الحقيقي في المنطقة يتوجب على جميع الأطراف في هذا الصراع الممتد ، وخاصة الأردن وسوريا ولبنان، الإسهام في إيجاد تسوية. وترحب جمهورية بيلاروس بالتوقيع في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ على معاهدة السلام بين اسرائيل والأردن، وترى أنها تشكل عاملا يعزز التسوية السلمية في هذه البؤرة التي تعج بالتوتر كما تشكل نموذجا يُحتذى به بالنسبة للبلدان الأخرى في المنطقة. وتأمل جمهورية بيلاروس أن يتسنى لاسرائيل وسوريا تحقيق التقارب بين مواقفيهما والتوصل إلى نقطة الالتقاء لتحقيق السلام.

إننا نتابع بأمل التحسينات في الحالة في لبنان، مع أن الاستقرار هناك لا يزال هشا بسبب عدم التوصل حتى الآن إلى التسوية الشاملة التي طال انتظارها. ويؤيد وفدنا الاستعادة الكاملة لسيادة لبنان واستقلاله وسلامته الاقليمية على أساس قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

وحكومة بيلاروس تنظر نظرة إيجابية إلى قرار مجلس قيادة الثورة ومجلس الشعب في العراق فيما يتصل باعترافه الرسمي بسيادة الكويت وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي واعترافه الرسمي بالحدود الدولية بين الدولتين. ونود الإعراب عن أملنا في تنفيذ هذا القرار عمليا في المستقبل القريب.

ويرى وفد جمهورية بيلاروس أن الاشتراك النشط للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والأمين العام، في المرحلة الحالية من عملية التسوية في الشرق الأوسط عنصر أساسي لإحراز النجاح. ونحن نقدر جهود

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من أجل الحفاظ على السلم في المنطقة. وترحب جمهورية بيلاروس بنشاط وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تبذل في حدود مواردها، كل ما في وسعها لتقديم مساعدة شاملة للاجئين.

وبفضل روح حسن النية والعزم التي لمسناها مؤخرا، يمكن للشرق الأوسط أن يصبح قاعدة لنظام دولي سلمي ودائم يحل محل حقبة المواجهة العالمية. ويتحمل المجتمع الدولي المسؤولية عن النهوض الكامل بهذه العملية. وجمهورية بيلاروس على استعداد للتعاون النشط في تحقيق السلم الشامل والعادل في الشرق الأوسط بالوسائل المتحضرة.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة رحب وفد البرازيل بالتوقيع التاريخي على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وأعرب عن الأمل في أن ذلك سيمهد السبيل لتحولات هامة أخرى في الشرق الأوسط.

والفترة التي انقضت منذ ذلك الوقت اتسمت بمنجزات هامة بدأت تحول الآمال الى حقائق. إن اتفاق القاهرة بشأن قطاع غزة وأريحا بتاريخ ٤ أيار/مايو الماضي، والاتفاق بشأن النقل المبكر للسلطة المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس الماضي قد مكنا من إنشاء السلطة الفلسطينية، وهي خطوة أولى وأساسية صوب الوفاء بأماني الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته.

ومعاهدة السلام الأخيرة بين الأردن واسرائيل تبشر بالخير بالنسبة للمفاوضات المباشرة على المسارات المتبقية. ونأمل في إحراز تقدم قريبا فيما يتصل بالمفاوضات الاسرائيلية السورية.

بيد أن حكومتي تشعر بالقلق إزاء الحالة في لبنان. إن جهود الحكومة اللبنانية الرامية الى إعادة بناء الدولة وتعزيز المصالحة الوطنية تستأهل الدعم القوي. لذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يعيد تأكيد التزامه بسيادة لبنان واستقراره وسلامته الإقليمية داخل حدود معترف بها دوليا، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن التقدم المحرز صوب السلم العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط ينكره معارضو إعلان المبادئ. وإن اتخاذ قرار مجلس الأمن ٩٠٤ (١٩٩٤)، في أعقاب المذبحة التي وقعت في الحرم الإبراهيمي في الخليل، ساعد على تخفيف أثر ضربة هدامة جدا موجهة لعملية السلم. ومن الجدير بالذكر أن هناك أرواحا قد أزهقت من جراء انفجارات العنف الفاحشة ليس في الشرق الأوسط فحسب بل أيضا في مناطق أخرى بما في ذلك منطقتنا. وفي هذا الصدد، نكرر الإعراب عن إدانتنا للاعتداء البغيض ضد الرابطة المشتركة الاسرائيلية الأرجنتينية في بوينس آيرس.

ونحن نشجع قادة جميع الأطراف على المثابرة في جهودهم لتحقيق حل سلمي على الرغم من محاولات عرقلة عملية السلم. إن اللجوء إلى العنف والانتقام الذي يتبع ذلك ليس من شأنهما إلا إدامة حلقة العنف والكراهية التي اجتاحت المنطقة في الماضي. ويمكن استخلاص العبر من التسوية السلمية لمسألة جنوب افريقيا، وهي حالة من أصعب الحالات في فترة ما بعد الحرب - تلك التسوية التي تحققت بفضل الجهود الدبلوماسية والسياسية الصبورة لجميع المعنيين.

وما فتئت الأمم المتحدة ناشطة بشأن أزمة الشرق الأوسط، وذلك ليس عن طريق عمليات حفظ السلم والمبادرات الدبلوماسية ذات الصلة فحسب بل أيضا عن طريق برامج المساعدة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ويلاحظ وفدي مع الارتياح استمرار مشاركة الأمم المتحدة في الجزء المتعدد الأطراف من المحادثات بين الطرف الاسرائيلي والأطراف العربية. وأود أن أبرز بصفة خاصة الدور الهام الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي يساعد برنامجها لتنفيذ السلم على تشجيع إيجاد بيئة تفضي إلى تعزيز عملية السلم وذلك عن طريق الاصلاح الاجتماعي - الاقتصادي للأراضي المحتلة. كما نود الإشارة إلى إنشاء منصب المنسق الخاص المكلف بالتنسيق الفعال لجهود المنظمة في المنطقة.

إن تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة في الأراضي المحتلة أمران ضروريان جدا لتهيئة الظروف الضرورية لكفالة التنفيذ السلس لإعلان المبادئ. وإن تقوية العلاقات الاقتصادية تفيد في بناء الثقة بين

المجتمعين الفلسطيني والاسرائيلي. إن زيادة توافق المصالح ستساعد بالتأكيد على المضي قدما بعملية السلم.

إن الدعم الثابت للمجتمع الدولي أمر هام أهمية حيوية للإبقاء على زخم عملية السلم. إن مؤتمر المانحين المعقود في واشنطن والقمة الاقتصادية المعقودة في الدار البيضاء يبرزان في هذا الصدد باعتبارهما مبادرتين هامتين. وستحتاج السلطة الفلسطينية المنشأة حديثا إلى جميع أشكال الدعم الممكن لمواجهة المهمة الصعبة التي تنتظرها ألا وهي مهمة بناء المؤسسات. ونلاحظ مع الارتياح الخطوات التي اتخذت بالفعل في هذا الاتجاه.

وستواصل البرازيل متابعتها عن كثب لسير الأحداث في الشرق الأوسط. ونحن على استعداد للاشتراك في الجهود الدولية، وخاصة تلك التي تدعمها الأمم المتحدة في مجالي التعاون التقني والعلمي وكذلك في المجالات التي يمكن أن تنتفع من الدينامية والروح الابتكارية للقطاع الخاص.

وأخيرا أود أن أؤكد أن مقدمي مشاريع القرارات المقدمة في إطار مختلف بنود جدول الأعمال المتصلة بالشرق الأوسط يواصلون إدخال تحسينات على نصوصهم بغية استكمالها وجعلها متوافقة مع المناخ السياسي الجديد في المنطقة. وهذه المؤشرات دليل سار على أنه في النهاية قد انقضى زمن النزاع وأخلى السبيل لعهد من التعاون والتفاهم فيما بين جميع شعوب الشرق الأوسط.

السيد ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي: ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلادي النرويج.

لقد شهد العام الماضي انجازات كبيرة، ونكسات مؤقتة أيضا، في عملية السلم في الشرق الأوسط. فتنفيذ إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت يمضي قدما باطراد، وإن كان متأخرا عن جدوله. لقد انشئت سلطة فلسطينية في غزة وأريحا خلال فترة بضعة أشهر تحت قيادة الرئيس ياسر عرفات. ويستطيع الآن ما يقرب من مليون من الفلسطينيين أن يتحملوا المسؤولية عن حياتهم. وقد انشئت شرطة فلسطينية قوامها أكثر من ٩ ٠٠٠ رجل ويجري تمويلها في ظل ظروف صعبة. وبفضل الاتفاقات المبرمة مؤخرا بشأن النقل المبكر للسلطة، سيكون الفلسطينيون مسؤولين الآن عن التعليم والرعاية الصحية والشؤون الاجتماعية والضرائب والسياحة في بقية الضفة الغربية، بالإضافة الى أريحا وغزة. وهذه ليست بالمنجزات الطفيفة.

إن قادة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يستحقون منا الثناء على شجاعتهم البارزة على المضي قدما بعملية السلام وعلى التزامهم البارز بذلك على الرغم من المعارضة الداخلية والمحاولات العنيفة لإجهاض هذه العملية. وقد دللت الأطراف بوضوح على عدم إمكانية العودة الى ماضي الصراع والمواجهة. وتدين بلدان الشمال الأوروبي تلك القوى التي تحاول تدمير عملية السلام عن طريق العنف والإرهاب. ويجب علينا ألا نسمح لها بأن تنجح في محاولاتها.

إننا نرحب بالبوادر العديدة لتطبيع العلاقات بين اسرائيل وجيرانها العرب. ففي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام وقع رئيس الوزراء رابين وجلالة الملك حسين على اتفاق تاريخي للسلام ينهي حالة الحرب التي دامت ٤٦ عاما بين اسرائيل والأردن، ويمهد الطريق الآن أمام إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. ويمثل هذا الاتفاق خطوة كبيرة صوب إقامة سلم شامل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وإن بداية تطبيع العلاقات بين اسرائيل، من جهة، والمغرب وتونس، من جهة أخرى، تمثل بوادر أخرى نرحب بها، كما نرحب بإعلان دول الخليج بأنها ستنظر في تخفيف حدة المقاطعة العربية لاسرائيل.

إن بلدان الشمال الأوروبي تأمل في أن تكون هذه التطورات الإيجابية مصدر إلهام للمحادثات الثنائية بين اسرائيل وسورية وبين اسرائيل ولبنان، وأن تؤدي قريبا الى تحقيق نتائج ملموسة صوب السلم وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن انعقاد القمة الاقتصادية في الدار البيضاء، في حد ذاته، يدل بوضوح على حدوث تغيير عميق في المناخ في الشرق الأوسط. وقد فتحت أبواب فرص جديدة للتعاون الإقليمي، ينبغي أن تكون بدورها مصدر إلهام للتقدم بعملية السلام. وترحب بلدان الشمال الأوروبي بهذه الجهود بغية تحقيق تعاون إقليمي، ونحن نتطلع الى زيادتها.

إن هذه الأحداث تترتب عليها التزامات ومسؤوليات بالنسبة للمجتمع الدولي. ويتعين على كل منا

أن يعزز بإجراءاته مناخ التعاون الجديد في الشرق الأوسط عن طريق تعبئة الموارد المالية اللازمة لضمان السلم وتشجيع التنمية الاقتصادية. وكانت بداية طيبة أن تم عقد مؤتمر المانحين في واشنطن في ١ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، حيث جرى التعهد بأكثر من بليوني دولار لمساعدة الفلسطينيين. ولكن المشكلة أنه لم يتم بالفعل دفع سوى جزء صغير من هذه التعهدات. فقد اختارت أغلبية المانحين التركيز على المشاريع الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل التي يحتاج تحقيقها الى وقت طويل.

وفي رأينا، لقد حان الوقت الآن للاضطلاع بالأولويات. إن الاضطرابات التي وقعت مؤخرا في غزة تشهد على الحالة الاقتصادية المتدهورة في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية. وقد حلت الآن مشاعر خيبة الأمل والتصارع السياسي على الجانب الفلسطيني محل التفاؤل والآمال في العام الماضي بحياة أفضل. ونتيجة لإغلاق الحدود بين اسرائيل وغزة ازدادت البطالة المنتشرة بالفعل في قطاع غزة، وفي غياب تحسنات سريعة وملموسة قد تتعرض عملية السلم في الشرق الأوسط بأكملها الى الخطر.

وبالتالي إن من الواضح أن تحدينا الآن يتمثل في تعبئة المعونة الدولية التي يمكنها تغيير الوضع في الميدان في غزة وأريحا بتحسين الظروف المعيشية لعامة الفلسطينيين، وتوفير فرص العمل، وبث شعور من التفاؤل والإيمان بالمستقبل.

ويتعين على المانحين، كمسألة تتسم بالإلحاح، أن يساعدوا على ضمان أن تتوفر لدى السلطة الفلسطينية ما يكفي من الموارد لتمويل تكاليف بدء التشغيل والتكاليف المتكررة خلال الأشهر القادمة. وهذا ينطبق بشكل خاص على حالة قوات الشرطة، ومناطق النقل المبكر للسلطة، والمشاريع الانتقالية، لتشجيع الإسراع بتوفير فرص العمل. إن الوضع يقتضي السرعة في دفع التعهدات والمزيد من المرونة في نقل الأموال من الاحتياجات على المدى الطويل الى الاحتياجات على المدى القصير. وإذا لم نعمل بسرعة في هذا الاتجاه، فإن احتمالات الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي قد تتعرض للإنهيار الخطير. وفي الوقت ذاته، لن تكون المعونة الدولية لتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين إلا عنصرا مكملا للجهود التي تبذلها الأطراف المعنية مباشرة.

وفي ظل هذه الخلفية، ترحب بلدان الشمال الأوروبي بحقيقة أن الاجتماع الذي عقدته لجنة الاتصال المخصصة في بروكسل في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر لتنسيق المساعدة، استطاع تغطية جزء كبير من احتياجات الميزانية الفلسطينية. ونرحب أيضا بأن الاجتماع أقر التفاهم الذي تم التوصل اليه بين منظمة التحرير الفلسطينية ولجنة الاتصال المخصصة بشأن متطلبات الميزانية الفلسطينية ومساعدة الأطراف المانحة في المستقبل. وينبغي أن يشكل هذا التفاهم أساسا طيبا لتكون جهود المساعدة أسرع وتيرة وأكثر مرونة. ولكن على الرغم من هذه الانجازات، لا تزال هناك احتياجات كبيرة تتعين تلبيتها. ولهذا ناقش الاجتماع في بروكسل الحاجة الى اتخاذ إجراء حاسم للتصدي لشعور الإحباط واليأس الذي يساور الكثير من الفلسطينيين الآن، وأكد على ضرورة بذل جهد جماعي للإسراع بتقدم برنامج التنمية الفلسطيني. ولذلك، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على أن طريقة ردنا على هذا التحدي يمكن أن تكون حاسمة بالنسبة لآفاق السلم في الشرق الأوسط.

إن بلدان الشمال الأوروبي تقدر بالغ التقدير دعم الأمم المتحدة القوي لعملية السلام. فوكالات الأمم المتحدة، مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تقدم منذ زمن طويل مساعدات قيمة للفلسطينيين، وستظل أنشطتها ذات أهمية. ويؤكد قيام الأمين العام بتعيين منسق خاص، السيد رود لارسن، في الأراضي المحتلة، على التزام الأمم المتحدة بتعزيز دورها في عملية السلام. وإن قيام الأمم المتحدة بدور معزز يحظى بترحيب كبير لدى بلدان الشمال الأوروبي.

من المهم أن مناقشات وقرارات الجمعية العامة تحاول أن تعكس التطورات الإيجابية في الشرق الأوسط. ولذلك ينبغي أن نركز جهودنا على حل المشاكل العملية واستغلال كل الامكانيات لتوسيع نطاق القاعدة المشتركة. لقد أسهمت النرويج في هذا الصدد بإعداد وتقديم مشروع قرار جديد، بعنوان "تمويل قوة الشرطة الفلسطينية". وبلدان الشمال الأوروبي تأمل أن يعتمد بالإجماع.

وتود بلدان الشمال الأوروبي أن تؤكد مجددا استعدادها لمواصلة القيام بدور نشط متوازن في مساعدة عملية السلام في الشرق الأوسط. إن السلم والأمن شرطان مسبقان للتنمية الاقتصادية وللرفاه

الاقتصادي - الرفاه الذي لم يتمكن جزء كبير من سكان منطقة الشرق الأوسط حتى الآن من التمتع به رغم الموارد الطبيعية والبشرية الكبيرة المتاحة. إن التحديات كبيرة والمخاطر شديدة. ولكن هكذا المغانم أيضا، إذا ما كان بالإمكان إكمال عملية السلام بنجاح.

السيد غرادثاجين (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن بلادي تعتقد إن هذا هو وقت المصالحة في الشرق الأوسط. ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان للتخلي عن المواجهة التي استمرت عقودا، ولتحويل المنطقة الى واحة من السلم يسود فيها التسامح، والاحترام المتبادل، والحرية، والتعايش السلمي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد حان الوقت للاستفادة من التطورات الإيجابية على الساحة السياسية العالمية.

وعند هذا المنعطف التاريخي في المفاوضات في الشرق الأوسط، يجب على أطراف الصراع تماما أن تواصل جهودها الخلاقة لإيجاد الطرق والوسائل اللازمة لأن تحقق بالطرق السلمية السلم الذي طال انتظاره، ليس فقط للشعوب العربية والشعب الإسرائيلي ولكن أيضا للمجتمع الدولي بأسره. إن الدور الذي قام به الذين عملوا كميسرين للأمور، بما في ذلك الولايات المتحدة والنرويج ومصر، ينبغي الاعتراف به أيضا. وستواصل بلادي تأييد جميع الجهود المبذولة في تلك المنطقة في السعي المنتظم الى السلم. ونحن نؤيد أيضا النهج الذي دعت إليه الجمعية العامة دائما وهو؛ أن السلام في الشرق الأوسط لا يقبل التجزئة ويجب أن يكون قائما على حل شامل وعريض للمشكلة.

إن خبرة نيكاراغوا، وهي بلد عانى آثار صراع سياسي وعسكري استمر عقدا، تقنعها بأن الحل السلمي التفاوضي للمشاكل في الشرق الأوسط والمرونة يجب أن يظلا الأساس لعملية التفاوض الجارية الآن في تلك المنطقة. إنها الأساس لتحقيق الاستقرار واحترام حقوق الإنسان الخاصة بجميع الأطراف.

لقد ظلت بلادنا تتابع بأمل كبير تطورات عملية السلام التي بدأت في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وإعلان المبادئ الموقع في واشنطن يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاق تاريخي ذو إمكانيات عظيمة للمستقبل. ونحن نرى أنه من دواعي تشجيعنا العظيم التقدم والنجاح اللذان تحققا في تنفيذ هذه المبادئ وفي التوقيع على اتفاق قطاع غزة ومنطقة أريحا في القاهرة يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٤. ومع ذلك، يجب إحراز المزيد من التقدم.

إننا متفقون على أن قضية فلسطين هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط. وأي حل للحالة في المنطقة لا يمكن إيجاده دون اتفاق دائم بشأن مشكلة الشعب الفلسطيني. ورغم إحراز التقدم، نشعر بالقلق بشأن ما قرأناه في تقرير الأمين العام بشأن الحالة، ومن بين جملة أمور، الوضع الاقتصادي الصعب الذي يواجه هذه الأراضي.

إن وفد بلادنا يعترف بأن هناك حاجة ماسة الى المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف لتعمير وتنمية قطاع غزة ومنطقة أريحا. وهذا يمكن أن يكون عاملا حاسما في نجاح عملية السلام. إن المجتمع الدولي بأسره يجب أن يستجيب بشكل محدد - ليس بوعود وإنما بأعمال - لتعزيز عملية الانتقال في فلسطين من خلال التعاون الاقتصادي والفني المستدام. وذلك سيمكن من دعم المؤسسات وتوليد أعمال مثمرة حتى يمكن للسلم الغض أن تعززه نتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن.

لقد رحبنا بارتياح كبير بالتوقيع على معاهدة السلام بين اسرائيل ومملكة الأردن يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. بالتوقيع على هذه الاتفاقات، انتهت حالة الحرب بين الأردن واسرائيل والبيانان التاريخيان اللذان أدلى بهما لأول مرة زعيم عربي وزعيم اسرائيلي أمام كونغرس الولايات المتحدة، كانا بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين هذين البلدين منذ إنشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن الإرادة السياسية العريضة التي أظهرها ممثلو اسرائيل وفلسطين والأردن في اعتماد هذه الاتفاقات التاريخية يجب أن يستمر إظهارها بغية إيجاد حل محدد للمشاكل البارزة في الصراع العربي الإسرائيلي. وفي نفس السياق الخاص بتعزيز السلم، يأمل وفد بلادي أن تستمر المحادثات بين اسرائيل وسوريا بروح من المرونة والواقعية حتى يمكن التوصل الى اتفاقات يعتبرها الطرفان معقولة، بغية تعزيز عملية السلام التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في مدريد.

إننا نرحب أيضا بالتقدم الذي تحقق بين اسرائيل ودول عربية أخرى نحو السلم والتعاون، وبشكل خاص الاتفاقات التي أبرمت مع المغرب في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ومع تونس في تشرين الأول/أكتوبر

١٩٩٤. وإن الخطى التي اتخذتها دول الخليج لإنهاء أحكام المقاطعة الثنائية والثلاثية، وكذلك مؤتمر القمة الاقتصادي الذي افتتحه مؤخرا في الدار البيضاء في المغرب الملك الحسن الثاني، تعتبر أيضا مبادرات هامة لتعزيز الثقة التي يمكن أن تؤدي الى السلام الدائم في الشرق الأوسط.

إن مشاكل الشرق الأوسط متعددة الوجوه. إنها ليست ذات جوانب سياسية فحسب ولكن ذات جوانب عسكرية، وقانونية، وإنسانية، ودينية وتاريخية أيضا. ومن ثم، إن الطريق نحو سلام دائم عادل شامل أصبح أكثر صعوبة. وهذه العملية لا تتطلب صبرا فحسب ولكن أيضا جهودا مستدامة للقضاء على جميع العوائق، وأساسا العوائق النفسية بشكل خاص، التي لا تزال تعرقل عملية السلام. ومع ذلك، إننا متأكدون من أن الزعماء العرب والاسرائيليين سيتمكنون من توجيه جهودهم بحكمة لإيجاد حل نهائي لمشاكل الشرق الأوسط.

إن حكومة نيكاراغوا، التي تقوم بتعزيز عملية مصالحة وطنية واسعة النطاق، تأمل في إحراز مزيد من التقدم في المحادثات بين جميع الأطراف. إن الحوار الجاد الصريح هو أفضل طريق لنسيان تاريخ من الكراهية والخلاف دام أجيالا. لقد حان الوقت للمصالحة، حان الوقت ليبدأ، في ظل السلام، عصر جديد من الرفاه والاستقرار في الشرق الأوسط. وإن التوصل الى حل دائم للصراع في تلك المنطقة سيكون واحدا من أعظم الإسهامات في بناء النظام الدولي الجديد الذي تسعى إليه البشرية اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): طلب أحد الممثلين الكلمة لممارسة حقه في الرد. وأذكر الأعضاء بأنه وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤، تحدد مدة البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية): إن مندوب استراليا، في بيانه هذا الصباح، حث ليبيا على الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣). إن إشارة مندوب استراليا على هذا النحو تعطي الانطباع بأن ليبيا لم تظهر أية استجابة لقرارات مجلس الأمن المذكورة. ولذلك فإن وفد بلادي يود أن يصحح ما ورد في بيان الوفد الاسترالي الذي يبدو أنه لا يتابع بشكل دقيق ما قامت به ليبيا استجابة لهذه القرارات.

إن ليبيا استجابت لقرارات مجلس الأمن. فقد أدانت الإرهاب الدولي بكافة أشكاله، وأعلنت استعدادها للتعاون في أية جهود دولية للقضاء عليه. وظهر حرص ليبيا على القضاء على ظاهرة الإرهاب الدولي لدرجة أنها اقترحت عقد دورة خاصة للجمعية العامة لدراسة ظاهرة

الإرهاب، بما في ذلك إرهاب الدولة الذي كانت ليبيا إحدى ضحاياه.

وفي إطار الاستجابة لقرارات مجلس الأمن، أظهرت ليبيا مرونة كافية، وقدمت العديد من المقترحات الهادفة لمحاكمة المشتبه في أن لهما علاقة بحادثة "بانام ١٠٣" بشكل عادل ونزيه. ورغم عدم تجاوب الأطراف المعنية مع هذه المقترحات التي تتفق مع الأعراف والقوانين الدولية، فقد واصلت ليبيا تعاونها، وأظهرت استعدادا مستمرا لحل المشكلة ورفع العقوبات الظالمة المفروضة على الشعب الليبي.

وآخر ما تم القبول به في هذا الصدد اقتراح جامعة الدول العربية القاضي بمحاكمة المشتبه فيهما بموجب القانون الاسكتلندي، وفي مقر محكمة العدل الدولية. بل ذهبت ليبيا الى أبعد من ذلك عندما أعلنت عدم ممانعتها لأن يضع المشتبه فيهما أنفسهما تحت تصرف جامعة الدول العربية الى حين الاتفاق على مكان المحاكمة.

إن ما تقدم يظهر مدى ما قامت به ليبيا من خطوات في إطار الاستجابة لقرارات مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣). ونأمل من وفد استراليا أخذ العلم بهذه الحقائق التي تم إخطار الأمم المتحدة بها، وتم توثيقها كوثائق رسمية لمجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥